وزارة الـــــتعليم الـــــعالي والـــبحث الـــــعلمي

جـــامعة عبد الـــــحميد بن باديس- مستغانم-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع مدن و تنمية الموسومة بـ :

مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية

دراسة ميدانية بمدينة بشار

من إعداد الطالب:

عبد الكريم القطبي

تحت إشراف الأستاذ:

د. منصور مرقومة

لجنة المناقشة

د. زرهوني اسعد فايزة	جامعة مستغانم	رئيساً.
د. منصور مرقومة	جامعة مستغانم	مشرفاً ومقرراً.
د. مناد سميرة	جامعة مستغانم	مناقشاً.

تناقش بتاريخ: 14 /2017/06

2017/2016

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي
الذي لم يبخل علي يوما بشيء

وإلى أمي الغالية و إلى إخوتي
وأسرتي جميعا

ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح
سنا برقه يضيء الطريق أمامي
إهداء

إلى كل الأساتدة الذين أشرفوا على
تدريسنا وأخص بالذكر الاستاذ
المشرف "منصور مرقومة "

شكر وتقدير

يقودني الاعتراف بجميل النبل بعد أن ختمت هذه المذكرة بتوفيق من الله عز وجل

أن أتقدم بخالص التحية والتقدير إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل

الأستاذ منصور مرقومة

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و على صبره معي طوال هذه المدة بتوجيهاته العلمية ، والحمد لله، وبكل فخر واعتزاز أتمنى له المزيد من التألق والنجاح في حياته العلمية.

وشكرا للجميع

كما لا أنسى أصدقائي الأعزاء الذين لامست منهم كل الدعم والتحفيز

الـفـهـرس

مقدمة ص07

الإشكالية والفرضيات.....ص08

أهمية الدراسة.....ص09

أهداف الدراسة و أسباب اختيار الموضوع.....ص10

منهج الدراسة.....ص10

أدوات البحث.....ص11

تحديد المفاهيم الأساسية.....ص12

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للتنمية الحضرية والمتعلقة بها.....ص15

تمهيد.....ص16

مفهوم التنمية.....ص17

مفهوم التنمية الحضرية و التنمية العمرانية.....ص17

أهداف التنمية العمرانية.....ص19

مفهوم التهيئة الحضرية.....ص19

مفهوم التنمية المستدامة.....ص19

مفهوم المدينة الجديدة.....ص20

أهداف نشأة المدن الجديدة.....ص20

أدوات التهيئة والتعمير.....ص21

خلاصة.....ص23

الفصل الثاني :التخطيط مفهومه ومجالاته وأهميته في التنمية الحضرية.....ص24

تمهيد.....ص25

مفهوم التخطيط الحضري.....ص26

مقومات التخطيط وأهدافه.....ص28

أنماط التخطيط الحضري.....ص31

التنمية الحضرية المحلية.....ص32

دور التخطيط الحضري في التنمية.....ص33

أهمية التخطيط الحضري في التنمية الحضرية ص35

مجالات التخطيط الحضري.....ص35

أدوات التهيئة والتعمير وعلاقتها بالتنمية الحضرية.....ص36

خلاصة.....ص37

الفصل الثالث: معوقات التنمية الحضرية في الجزائر.....ص39

تمهيد.....ص39

مفهوم السياسة الحضرية.....ص40

السياسة العمرانية في الجزائر.....ص40

التنمية في الجزائر.....ص46

معوقات التنمية الحضرية في الجزائر ص48

خلاصة.....ص51

الفصل الرابع: الخصائص الاجتماعية للمناطق الصحراوية.....ص52

تمهيد.....ص53

الخصائص الاجتماعية للمناطق الصحراوية.....ص54

الأنماط العمرانية في العمارة الصحراوية.....ص55

مميزات وخصائص المجتمع الصحراوي.....ص56

مجالات التنمية بالمناطق الصحراوية.....ص58

مشكلات التنمية بالمناطق الصحراوية.....ص62

خلاصة.....ص64

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية ص66

تمهيد.....ص66

مجالات التنمية بالمدينة.....ص66

مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة.....ص68

ملخص الدراسة.....ص75

الخاتمة.....ص76

الملاحق والمراجع.....ص77

الفصل التمهيدي

مقدمة :

الإنسان اجتماعي بطبعه فهو يحمل في أعماقه سمات التجمع والحياة الجماعية ، فهي ضرورة بالنسبة له حيث من عيشه في الكهوف والبراري ، لجأ للبحث عن مكان أو مأوى يحس فيه بالأمان فبدأ يتفنن في صنع المنازل و القلاع و القصور وغيرها.

فأنشأ بعدها المدينة فهي حاوية لجزء كبير من حركةالمجتمع و الناس وتفاعلاتهم وعلاقتهم من جهة ومن جهة أخرى على جزء هام من الصراعات ، إذ أن كلما يحدث لها المدينة من تغيرات في الهندسة والشكل والمسكن ينعكس بشكل واضح على الإنسان وعلى ثقافته وعاداته وعلاقاته.

إن تزايد النمو السكاني و النمو الحضري أصبح الطلب متزايد على السكن حيث المرافق وظروف المعيشة جيدة ، فتطورت المساكن وظهرت الأنماط السكنية الجماعية لاستعاب أكبر عدد من الأسر خلال العقود الثلاثة الماضية ، حيث تشبعت أنظمة العمران واختلفت أنماطها نتيجة لاختلاف النظم السياسية و الاقتصادية.

الجزائر بدورها وضعت تجارب وبرامج التنمية من إستراتيجيات وسياسات تخطيطية لتنظيم المجال الحضري اثر النمو المتزايد على المدن ، فالتنمية الحضرية من الاختبارات التي تتبناها المجتمعات لتطوير أوضاعها الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية بانتهاج أساليب مختلفة ووسائل متعددة.

المدن في الجنوب لها خصوصياتها وثقافتها وتاريخها ، فقد أصبحت مجالا لظهور أشكال عمرانية لا تختلف عن تلك الموجودة في الشمال خاصة بما يتعلق بمشاريع البناء الاجتماعي التي لا تجد في الغالب تقبلا اجتماعيا وثقافيا من السكان مما أدى للكثير من البرامج التنموية تحول دون تحقيق تنمية حضرية .

وعليه تم طرح الإشكال الآتي:

-ما هي طبيعة المعوقات و الإشكالات التي تواجه عملية التنمية الحضرية بالمناطق الصحراوية الجزائرية ؟

الفرضيات:

- عدم المراعاة والاهتمام بالجوانب الاجتماعية ،الثقافية ، البيئية للمجتمع الصحراوي في إعداد البرامج التنموية الحضرية.

مؤشرات على المستوى الاجتماعي:

-تدهور العلاقات القرابية و الجوارية بسبب نمط السكن الجديد.

-اللاتجانس الاجتماعي في الخلفية الثقافية و الاجتماعية لسكان المناطق الجديدة.

-تحطيم روابط الفضاءات التقليدية.

-ظهور الأسرة النووية "الضيق ".

مؤشرات على مستوى المسكن:

-الإضافات التي يحدثها الساكن على المسكن.

-تغيير بعض الفضاءات و الاستعمالات داخله.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية من خلال حداثة التجربة و الاسراتيجيات التنموية في إنشاء التجمعات الثانوية التي تمثل مجالات مستحدثة غرضها تخفيف مشكلات النمو السريع.

إن مثل هذه المشاريع روعي فيها تحقيق اكبر قدر من السكنات و بأحسن حال وبأوفر مرافق ، إلا أن الجانب الأساسي والمتمثل في المستفيدين لم تحدد هويتهم الثقافية و الاجتماعية و المتمثلة في التباين الاجتماعي و الذي قد يضم خلفيات حضرية و خلفيات أخرى حيث هذه الجوانب لم تؤخد في كثير من المشاريع.

هذا الوضع يشكل نقطة ضعف يرفضها التخطيط الذي يقوم على أسس دراسة المجتمع و على حقائق ملموسة عن واقع المجتمع المعني .

ومن ذالك يتعين في هذه الدراسة القيام بتحليل أهم المشكلات التنموية بالمدينة

الصحراوية و مختلف الجوانب المتعلقة بها.

أهداف الدراسة:

-الكشف عن طبيعة المعوقات و الإشكالات التي تواجه عملية التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية.

-معالجة القطيعة بين صانعي الأنماط السكنية و الشرائح المجتمعية التي تستعمل هذا الفضاء.

-الكشف عن التأثير الثقافي لبرامج و مشروعات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية.

أسباب اختيار الموضوع:

-حالة الاضطراب العمراني الناتج عنه.

-غياب كافة الروابط و الصلات القرابية و الجوارية.

-انتشار وتوسع كثير من الأحياء السكنية ذات القطيعة الاجتماعية.

-الاهتمام بالجانب المادي وإهمال الجوانب الثقافية و الاجتماعية للسكان.

منهج الدراسة:

إن المنهج واختياره يتم من محددات عديدة تمليها بالأساس طبيعة الموضوع المراد بحثه وكذا مجال تخصص الباحث.

ولما كان الموضوع" مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية" هو الذي يفرض الطريق و المنهج الذي نسلكه في معالجة الإشكالية ، وهو أسلوب" المنهج الوصفي" لأنه يقوم بدراسة الظروف والعلاقات و الظواهر كما هي في الواقع.

كما استخدمت المنهج التاريخي من خلال الاطلاع على مختلف السياسات الحضرية في الجزائر منذ الاستقلال ونشأة المنطقة الصحراوية.

أدوات البحث:

- الملاحظة :

هي أداة أخرى لجمع المعلومات بها ينفد المنهج الوصفي ، وتعمل على توجيه الانتباه و الإدراك إلى ظاهرة معينة أو لشيء ما بهدف الكشف عن أسباب الظاهرة و قوانينها .

وفي ضوء إشكالية الدراسة و أهدافها استخدمت الملاحظة البسيطة المباشرة كأداة وطريق لاستقصاء الحقائق من الواقع ، وذلك بالمتابعة و المشاهدة للتركيب الداخلي للمدينة من أنماط المباني و نظام الشوارع و الأحياء و البيئة المحيطة بالإنسان ، ومختلف المشاكل التي تعاني منها الأحياء و المباني و التدهور البيئي ومختلف مظاهره في المدينة وأغلب الأنشطة ومكان تمركزها وما تعانيه و ما تخلفه من تلوث بيئي هذا مع تسجيل كل مقومات الحياة الحضرية.

- **المقابلة :**

هي مقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه بهدف الوصول إلى الحقيقة أو الحضور لموقف معين ، وأسعى من خلالها لمعرفة الواقع لتحقيق الهدف من الدراسة[1].

[1] عبد الوهاب ابراهيم، اسس البحث الاجتماعي ، مكتبة الشروق القاهرة 1905 ،ص 100

تحديد المفاهيم الأساسية:

المدينة:كما يعرفها " بارك مدرسة شيكاغو" هي ليست مكانا للحياة تتخلص خصوصيتها في احتلال مجال من طرف مجموعة متجانسة ، لكنها مجال اجتماعي للعبور و الحركية يمكن للساكنين الاندماج بكل حرية من خلال علاقاتهم مع المجال

ورد في قاموس علم الاجتماع هي تمركز سكاني يتميز بالكثافة ، و يوجد في منطقة جغرافية ويتجه نشاط السكان إلى أعمال غير زراعية تتميز بالتخصص و الارتباط الوظيفي وتتم داخل نسق سياسي رسمي.

التحضر: "قيس النوري" هو المسار الذي يتعرض له سكان القبائل و الفلاحون أثناء تكيفهم للحياة الحضرية في المدن.

الحضرية :إنها تشير إلى نوع الحياة في المدينة ، ويقصد بها نمادج الثقافة و التفاعل الاجتماعي التي تنجم عن تركز عدد كبير من السكان في مناطق معينة ، وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل و مستويات التكنولوجية و الاعتماد المتبادل بين أعضاءه في أداء الوظائف الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية"طريقة حياة المدينة".

التهيئة العمرانية: نوع من أساليب التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة وسائل التنفيذ و الانجاز ، و الهدف منه تحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية[1].

[1]محمد احسان حسن ، موسوع علم الاجتماع ، ط1،1999،ص405

التنمية:هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية للمجتمع ، وتحدث نتيجة للتداخل في توجيه وحجم ونوعية الموارد المتاحة.

-هي التحريك العلمي المخطط من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف.

-هي الجهود المنظمة التي تبدل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية في وسط اجتماعي معين.

-هي عملية اقتصادية و اجتماعية مرتبطة بالإنسان و إشباع حاجاته المادية و المعنوية.

التسيير الحضري: مجموعة العمليات المنسقة و المتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط التنظيم ، التوجيه ، الرقابة ، فهو تحديد لأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها.

البيئة : مجموعة الظروف و المواد و التفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي تتشكل فيه الحياة."الحيز المكاني لحياة الإنسان ونشاطه".

السكن الحضري الجديد: هو عبارة عن مناطق لإستقبال برامج السكن الوطنية المحددة ضمن المخطط الرباعي الثاني و عملية للتحكم في العقار الحضري وتوجيهه[1].

[1]نهى السيد فهمي ، المسائل الإجتماعية للاسكان ، مجال التنمية 1988 ، عدد 5 ، ص41.

جاءت هذه الدراسة "مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية كمحاولة للكشف عن أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية الحضرية ، وهكذا قسمتها إلى 05 فصول:

-**الفصل التمهيدي:** تناولت فيه مقدمة البحث ثم تحديد الإشكالية ، الفرضيات وأهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهداف الدراسة ، أدوات البحث الملاحظة و المقابلة.

-**الفصل الأول:** قمت فيه بدراسة التنمية الحضرية و بعض المفاهيمالمتعلقة بها.

-**الفصل الثاني:** وهو فصل اهتممت فيه بالتخطيط مفهومه و مجالاته ومدى أهميته في التنمية الحضرية ، وأدوات التهيئة و التعمير و علاقتها بالتنمية الحضرية.

- **الفصل الثالث:**تناولت فيه عن التنمية الحضرية في الجزائر و معوقاتها و أهم السياسات الحضرية.

-**الفصل الرابع:** درست فيه الخصائص الاجتماعية للمناطق الصحراوية والمجتمع الصحراوي و الأنماط العمرانية و مجالات التنمية بها.

-**الفصل الخامس:** الدراسة الميدانية

-مجالات التنمية بالمدينة .

-أهم المشكلات و المعوقات.

-**ملخص الدراسة**

-**الخاتمة**

-**الملاحق و المراجع**

الفصل الأول:
المفاهيم الأساسية للتنمية الحضرية والمتعلقة بها

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للتنمية الحضرية و المتعلقة بها.

تمهيد:

إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تعاني من مشكلة النمو الديمغرافي السريع للسكان ، التي أثرت بشكل واضح في تحديد مظاهر النمو العمراني داخل المدن.

لذا حاولت الجزائر القضاء على النمو الغير متوازن وغير منظم بإتباع سياسة سكنية جديدة ، تمثلت في إنشاء سكنات جماعية على اختلاف أنماطها و هذا من اجل توزيع السكان وكذا الاقتصاد في العقار.

فالتنمية الحضرية تطورت بفعل التحولات التي أصبحت تعتري المدن على مستوى تطور و تزايد السكان في هذه الدول ، الشيء الذي تطلب مدها بمزيد من المشروعات الصناعية و السياحية و الخدمات الاجتماعية بما يضمن إطار حياة أفضل و جيدة للسكان، و يساهم في الرقي بالمستوى الحضاري و الثقافي و الاقتصادي في هذه المدن.

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للتنمية الحضرية و المتعلقة بها.

مفهوم التنمية :

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد ، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر .

وتطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية و الاجتماعية و البشرية.

ويعرف"سعد الدين إبراهيم" أنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات و الطاقات في كيان معين بشكل كامل متوازن سواء كان فرد أو جماعة أو مجتمع .

-محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة الطبيعية والاقتصادية والبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في بيئته .

كما تعبر التنمية عن مرحلة التغيير أو الإصلاح في :

-النمو الاقتصادي.

-العدالة في التوزيع.

- التغيير و التحول الاجتماعي والاقتصادي .

- التحضر [2] .

مفهوم التنمية الحضرية :

-عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف إلى المدينة ، مما يشمل النواحي الفيزيقية كالنسيج العمراني والمباني والكتل والجوانب الاجتماعية .

-عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية وتحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع ، مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على

[2] سعد الدين ابراهيم ، التنمية في مصر – مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1982.ص 30.

البيئة وحمايتها ، تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات و حاجات الأجيال القادمة .

-الرؤية المستقبلية لتطوير العمران وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج إلى تنمية مستدامة .

-التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة المكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري في الخدمات الاجتماعية والتكنولوجيا الاقتصادية ، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الحضري .

-تحقيق التنمية على مستوى الشبكة الحضرية تخدم المدينة والسكان .

-لكي تتم التنمية الحضرية لابد من التكامل بين :

-التنمية الاقتصادية: الاستثمارات واستغلال الموارد .

-التنمية الاجتماعية :التعليم ، الصحة ، الترفيه ، الثقافة.

-التنمية العمرانية : مواقع الاستثمارات ، الخدمات والمرافق والأنشطة .[3]

مفهوم التنمية العمرانية:

-الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية و عناصر الاتصال .

-المحرك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران .

-هي شق أساسي ويقصد منها : تنمية المناطق غير الريفية وتشمل الإسكان ، البيئة الأساسية الاجتماعية وتوفير المرافق وفرص العمل .

-هي الوعاء التي تصب فيه عناصر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

[3] سميرة كامل ، التنمية الاجتماعية مفهومات اساسية ،رؤية واقعية ، الاسكندرية ، 2003، ص 13.

أهداف التنمية العمرانية :

-اتساع حركة التصنيع و الإنتاج .

-صنع بيئة جديدة .

-إحداث تغييرات على مستوى البيئة والوسط الذي يعيش فيه الإنسان .

-خلق بيئة عمرانية صحية آمنة .

-تحقيق الاحتياجات الأساسية للأفراد .

-ضبط النمو الديمغرافي والعمراني واتجاهاته .

مفهوم التهيئة الحضرية :

هي كل السياسات الحضرية المرتبطة بالمجال الحضري ومجموع التدخلات المطبقة باستمرار في المجال الحضري والاجتماعي والفيزيائي ، وذلك من اجل تحسين مستوى التنظيم و الوظائف وكذا تنميته من خلال عمليات إعادة التأهيل والتحديث.

مفهوم التنمية المستدامة :

التنمية التي تحقق احتياجات مجتمع الحاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم.

-هي تغيير اجتماعي اقتصادي ايجابي لا يغفل النظم الإيكولوجية والاجتماعية التي تقوم عليها المجتمعات ، ويتطلب تحقيقها بنجاح سياسة متكاملة وأساليب تخطيط و دراسات اجتماعية.

-تقوم بصيانة و تحسين جودة الحياة البشرية من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و مساعدة الموارد الموجودة.

-تهتم بالاحتياجات الحالية قدر اهتمامها بالاحتياجات المستقبلية.

التنمية المستدامة تحقق:

-الأمان الاقتصادي و يتمثل في إنعاش الاقتصاد المحلي و الإقليمي.

-خلق فرص عمالة .

-العدالة الاجتماعية و التوافق مع البيئة.

-حماية الموارد وإعادة التدوير و الاستهلاك.[4]

مفهوم المدينة الجديدة :

-الصيغة التي تبنتها الدول المتقدمة و تتبناها الدول النامية لحل أزمتها الحضرية.

-التجمعات العمرانية الجديدة هي كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز عمرانية جديدة ، تحقق الاستقرار الاجتماعي و الرخاء الاقتصادي بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جدب مستحدثة خارج نطاق المدن و القرى القائمة .

ويمكن تصنيفها إلى :

-مجتمعات حضرية : ويطلق عليها المدن الجديدة.

-مجتمعات جديدة ريفية :ويطلق عليها القرى الجديدة.

فالمدن الجديدة تبنى بهدف إعادة توزيع السكان داخليا و تنظيم الكثافة السكانية ومحاولة الخروج من الأزمة الحضرية.

أهداف نشأة المدن الجديدة:

-توفير الإسكان المناسب للحالة الاجتماعية للسكان.

-توفير فرص العمل و الاحتياجات و الخدمات الأساسية "تعليمية ، اجتماعية ، صحية"

-تنمية و تحسين البيئة الطبيعة.[5]

مجالات التنمية:

هي كل تلك الخدمات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية تدخل في اطار عمليات التنمية؛ قصد تحسين بيئة ملائمة للفرد وذلك مثل: الخدمات التعليمية ، الثقافية ، الترفيهية.

[4] شقف الوكيل ،مبادئ التخطيط العمراني ،الجزء الأول القاهرة 2006. ص 65.

[5] محمد أمين علي ، آلية النمو العمراني في المجتمعات الجديدة ، بحث مرجعي 2004. ص 34.

-**التعليم** : عامل أساسي لتحقيق التنمية وارتفاع المستوى التعليمي يؤدي بدفع حركة التنمية إلى التقدم ويعد مجالا هاما.

-**الخدمات الصحية:**

فالمدن التي تشمل على مستشفيات ذات تخصصات مختلفة هي مظهر و قوة للمدينة.

-الخدمات الترفيهية و تتمثل في:

مراكز الترفيه ؛ دور السينما و المتنزهات وغيرها ، الساحات الخضراء و أماكن اللعب و اللهو و هي تعد مكانا لراحة البال بالنسبة للفرد و العائلة و تستهدف رفاهية الإنسان ، فهذه الأماكن تعد متنفسا للمدينة ولها أثر كبير من الناحية النفسية وتمثل "ترويح حضري" ضرورة حيوية لحياة المدينة.[6]

مفهوم التهيئة : تعني تطورا منسجما لمجموع الأقاليم " تحديد المناطق ".

مفهوم التعمير: يعبر عن النظام المتعلق بالنشاط العمراني.

أدوات التهيئة و التعمير:

هي تلك الاليات التي تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي ، كما تضبط توقعات التعمير و قواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية و حماية المساحات الحساسة و المواقع و المناظر و تعيين الأراضي العمرانية ، وتحقيق التوازنات بين مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية ذات المنفعة المتعلقة بالعمران و الاحتياجات المستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة و النشاطات والمساكن ، و تحدد أيضا شروط التهيئة و البناء وهي نوعان :

[6] محمد شفيق ، التنمية والمشكلات الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ـ ص150.

-المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: p.d.a.v

هو أداة للتخطيط و التسيير المجالي و الحضري تحدد فيه التوجهات الأساسية للسياسة العمرانية و ضبط التوقعات المستقبلية للتعمير، آخذا بعين الإعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية.

-مخطط شغل الأراضي :p.o.s

هو أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة ، وتحدد فيه قواعد و حقوق استخدام الأراضي و البناء من حيث الشكل الحضري للبنايات ، البناء المسموح به، المظهر الخارجي ، مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.[7]

عبد الحميد دليمي ؛ السياسات الحضرية ؛ منشورات جامعة قسنطينة ؛ 2004 ص34

خلاصة :

أن التنمية الحضرية في المجتمعات الحضرية تصاحبها الثغرات في البناء الاجتماعي ، وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضرية متعددة ، و لعل من أهمها حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة ، وظهور الأحياء المتخلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب الهجرة نحو المدن ، ومشكلات نقص التخطيط والتنسيق وغيرها من المشاكل الحضرية التي حالت دون وجود حلول رغم المجهودات التي يبذلها المختصون والمسؤولون في هذه البلدان ، الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإشعار الحضاري إلى بيئة للتدهور الاجتماعي.

الــفصل الثاني:
أدوات التهيئة والتعمير والتخطيط وأهميتهما في التنمية الحضرية

الفصل الثاني: التخطيط و أهميته في التنمية الحضرية.

تمهيد:

أصبح للتخطيط أهمية كبرى في الوقت الحالي نظرا لأثره الواضح على الأوضاع الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية ، بما توفره من سهولة في نقل السلع والمنتجات وعلى قيمة الأرض بما توفره لها من استخدامات.

وقد أدى تبين أثر التخطيط العمراني في العصر الحديث على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، إذ أصبحت مهمة التخطيط العمراني مسؤولية غير قاصرة على المهندسين وحدهم بل توكل إلى فريق من الخبراء تضم تخصصات أخرى كالاجتماعيين و الاقتصاديين ، الصحيين، الجغرافيين.

إذن التخطيط العمراني نظرية وممارسة تخطيط المدن وبنائها يعتمد على مجموعة من التدابير في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي.

الفصل الثاني : التخطيط و أهميته في التنمية الحضرية.

مفهوم التخطيط : هو وضع خطة و إستراتيجية.

التخطيط الحضري : نوع من الهندسة الاجتماعية و التعمير المخطط .

-هو محاولة تهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات البشرية بإيجاد وسائل ضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم.

-هو وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة و مفضلة لتوزيع الأنشطة و الاستعمالات ويحقق التوازن بين الاحتياجات.

-وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية " أحسن الظروف الفيزيقية و الاجتماعية و المادية لإنشاء المدن ".

-محاولة رسم سياسة علمية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، سواء كانت بشرية أم طبيعية أو مادية لتحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية وثقافية " حياة أفضل للسكان "

-التخطيط الحضري:

إن المدينة هي في الواقع نموذجا للمجتمع الحضري، تحضى مند بداية إرساءها بعناية خاصة من خلال آلية التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص.

ومن بين أكثر التعاريف تداولا لمفهوم التخطيط الحضري ،هو التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقا ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية.

واختلفت التعاريف حول هذا المفهوم باختلاف المفكرين والمدارس، حيث يشير التخطيط الحضري إلى أنه محاولة لبناء إطار اجتماعي يسمح بنمو الشخصية الإنسانية بشكل متوازن، يشير مفهوم آخر إلى ممارسة لإجراءات الضبط في استخدام الأرض داخل المدن والتجمعات الحضرية.

كما يشير (لويس كيب) أنه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، ويذهب بوسكوف إلى أن التخطيط الحضري عبارة عن عملية للتغير الإجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية .

ويصنف " هونت":التخطيط هو يتناول شقين أساسيين الأول علاجي والثاني وقائي .

أما روث جلاس " R. Glass"

فيرى أن التخطيط الحضري هو العمل على حفظ المعنوي العام للتجمع الإنساني أو ما يطلق عليه بروح المجتمع[1].

ومهما اختلفت التعاريف التي تعتبر التخطيط الحضري، على أنه نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط، ويبين تخطيط التنمية الإجتماعية فإن التخطيط الحضري وتخطيط المدينة بجمع بين كل منها آراء ووجهات نظر قريبة ومتنوعة منها:

- الإهتمام بقضايا التحضير والمشاكل الحضرية.
- إنتقال الإهتمام من الجوانب الفيزيقية إلى الإجتماعية.
- التخطيط الحضري مسؤولية مشتركة ترتبط أولا بالهيئات والمصالح الحكومية.
- تطور التخطيط الحضري واصطباغه بالصبغة الإجتماعية.
- عمل التخطيط الحضري مفهوم الديمقراطية والحرية والمساواة.

و يتضح لنا جليا أن مفهوم التخطيط الحضري قد انتقل من مفهومه الضيق الذي يرتكز على التخطيط المادي للمدينة، بالاهتمام بأوضاعها ومرافقها واحتياجات سكانها ضمن أنسب المجالات للتوسع، إلى مفهوم واسع يهتم بالجوانب الإجتماعية والثقافية للمجتمع وحضارته.

ويشكل عام يتفق معظم الدارسين والمفكرين إلى أن التخطيط الحضري يتطلب دراسة وحل إشكالات أساسية أهمها :

[1] عبد الإله أبو عياش ،النمو والتخطيط الحضري، وكالة المطبوعات ، الكويت ،1980،ص206

-التخطيط لمواجهة الرعاية الإجتماعية .

-مشكلة المرأة الناجمة عن النمو الحضري .

-المشكلات الصحية.

-مشكلات الإقتصادية.

-مشكلة الإسكان.

-مشكلة الإسكان.

-مشكلة الإدارية والخدماتية .

-المشكلات التعليمية والثقافية.

-وقاية المدينة من الاكتظاظ والتكدس .

من جهة أخرى توصى الأمم المتحدة بالنسبة للمجموعات السكانية بما يلي:

"ينبغي عند التخطيط لمجموعات سكنية جديدة أو إعادة تشكيل المجموعات القائمة، أن تعطى أولوية عالية لتعزيز الأحوال المثلى والخلاقة للتعايش الإنساني، وهذا يعني إيجاد حيز مديني محكم البنية، بحيث يفي بالموازين الإنسانية والقضاء على التوترات النفسانية التي يضيق إنسان المدن درعا بها والمتأتية عن الازدحام المفرط والفوضى[1].

- **مقومات التخطيط وأهدافه** : لكن ما هي مقومات التخطيط الحضري الاجتماعي، الذي ينشده العام والخاص ضمن النظرية الحديثة:

إن الظاهرة الحضرية فرضت الكثير من التحديات على المخططين والمنفذين، التفكير في مقومات التخطيط الذي لا يعمل المتغيرات المختلفة داخل المجتمع، ومن المؤشرات التي تكتسي اعترافا واسعا بها نجد :

[1] بشير التيجاني،التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية ،1997،ص60

- يحتاج التخطيط العام بصفة عامة والتخطيط تتصل بطبيعة الحياة الحضرية.
- الفهم الجيد للحياة الحضرية كأنماط الإستهلاك والتوزيع والتراكم الرأسمالي مما قد يساعد على حفز الجهود للمشاركة في إعداد الخطة وتنفيذها.

-من مقومات نجاح التخطيط الحضري ، أن ينظر إليه في إطار مشروع مجتمع خطة وطنية شاملة.

- التكامل بين التخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي.
- التحديد الواضح للأهداف يأتي في مقدمة المتطلبات الإجتماعية للتخطيط الحضري.
- تحدد المفاهيم الأساسية المرتبطة به كالبيئة بمعنى الأفراد والتنظيم والأطر التنظيمية والتفاعلات الإجتماعية والذي يؤدي بنا إلى إدراك المضمون الكلي للمدينة والحياة الحضرية.
- الحاجة إلى الإهتمام بالأبعاد الفيزيقية والإجتماعية للتخطيط الحضري.

ولقد طبقت هذه المتطلبات في التخطيط الحضري، ومن هذه النماذج في بلدان العالم الثالث منطقة جويانا بفنزويلا .

وهكذا فالتخطيط الحضري يعتمد أساسا على سلسلة من القضايا والمفاهيم المتوازنة تشكل سياسة موحدة وشاملة، هدفها توفير وسائل وآليات للتهيئة والتعمير تترجم الأوضاع الفيزيقية إلى خطة تنموية تجمع بين الجوانب الإجتماعية والإقتصادية العملية.

بمعنى آخر فالتخطيط الحضري عبر هذه الأدوات هو ترجمة لحاجيات إجتماعية داخل بيئة إنسانية ملائمة، تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها من خلال تسيير مجالات النقل والتنقل، والطرق والموصلات والإتصال والصحة والتعليم والراحة والعمل والخدمات المختلفة...إلخ.

تكون الجوانب الإقتصادية إنعكاسا مباشرا وغير مباشر لهذه المتطلبات، على أن تكون التخطيط الحضري لا يكون متكاملا إلا من خلال أحد المقومات الأساسية الحديثة، ألا وهو المشاركة الجماعية في إتحاد القرار، مؤسسات هيئات ، تنظيمات مجتمع مدني... إلخ، كل

ذلك من شأنه أن يضفي الشعور بالإنتماء والمسؤولية وروح المبادرة الإهتمام بالفرد والجماعة ، بمعنى آخر فإن التخطيط الحضري من هذا المنطلق يحمل في طياته مفهوم الديمقراطية التي يأمل المخططون إدخالها على الحياة الحضرية .

والحاجة إلى التخطيط الحضري تبرز كاستجابة لمشكلات ملحة، تظهر في البيئة الحضرية تستدعي حلولا ناجمة تبنى حول مجموعة من التصورات العلمية المدروسة، تتبلور من خلال نموذج نظري يمكن من خلاله تشخيص المشكلات وتحديد البدائل كلها.

وعندما يتم تبنى الحلول والبدائل المقترحة أمام الهيئات والمصالح المختلفة تطبيق وتفقد على أرض الواقع.

وهنا نصل إلى مرحلة حاسمة من التخطيط الحضري، وهي إما أن التصور النظري المقترح ينطبق على الواقع ويعنى هذا فعالية الحلول ونجاح المخطط، وإما أن التصور النظري إنحرف عن الواقع مما يعني إلى وجود قصور ونقائص وفجوات بين النظرية والواقع أو بين المخطط والميدان.

ويمكن أن نرجع الفشل هذا إلى أربع عوامل رئيسية:

1ضعف الإفتراضات والعلاقات المنطقية في البناء النظري.

2مشكلات تعقد البيئة الحضرية.

3طبيعة القرارات التي تتخذها الدولة وزارات ،هيئات مصالح .

4العوامل السلوكية الخاصة بالسكان.

ويتضح أن التخطيط الحضري هو في نهاية الأمر الإستراتيجية التي تتبع من قبل مراكز إتحاد القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع الهيئات الحضرية ، بحيث أنها تعمل على توزيع الأنشطة والخدمات توزيعا جغرافيا متوازنا وبالنسبة للسكان ،فإنها تسهر على تحقيق

أكبر الفوائد من هذه النشاطات داخل البيئة الحضرية[1].

أنماط التخطيط:

إن التخطيط بشكل عام هو محاولة عملية لإحداث التغير الإجتماعي، والذي يعتمد على مراحل علمية تبدأ من مرحلة تحديد المشكلة وتنتهي بإحداث التحول.

أما التخطيط الحضري من حيث النمط فهو ليشكل من مستويين أساسيين هما التخطيط الفيزيقي والتخطيط الإجتماع ، ويتداخل كل منهما بشكل كبير خاصة على المستوى المحلي، وإستخدام الأرض وأشكال البناء والتخطيط تعتمد في الواقع على قيم وعادات وأنماط الحياة السائدة.

فإذا كان التخطيط الفيزيقي يهتم بالتسييرات الحضرية والعلاقات القائمة بينها ونتائج إستخدامها ، فإن التخطيط الإجتماعي يعمل على إيجاد أنماط سلوكية ملائمة وقيم جديدة ضمن الحياة الحضرية، وما يعنى ذلك من توفير وسائل إشباع الحاجات الإجتماعية وأسلوب تحقيق التكامل الإجتماعي ،ومع تعقد الحياة الحضرية وتعقد المدينة من ناحية التنظيم والتسيير وتوفير الحاجات الإجتماعية المتزايدة، فإن هناك إتجاهات جديدة لأنماط تخطيطية في ضوء هذه الحياة الحضرية، تتأرجع بين التخطيط الإصلاحي والتخطيط الإبداعي ، حيث يهتم بإصلاح وعلاج المشكلات الحضرية القائمة في المجتمع ،طرق،نقل ، تنمية المركز والتعديل بينما يهتم التخطيط الإبداعي بخلق المناطق الحضرية الجديدة ، آخذ بعين الإعتبار الإتجاهات الحديثة .

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه إذا كان الأمر يتعلق بمجالات التخطيط الحضري، فهناك نمطان؛ الفيزيقي والإجتماعي، أما إذا تعلق الأمر بالتوجيه التخطيطي فهناك أيضا نمطان هما النمط الإصلاحي والنمط الإبداعي.

---

[1] عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري ، تحليل نظري ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ،مصر ،1983 ،ص20

التنمية الحضرية المحلية:

إن التخطيط الحضري يرتبط بالأساس بالحكم المحلي في المدينة، فهو نوع من أنواع اللا مركزية يستند إلى مبررات تجعله ضرورة حياتية على غرار أدوات التهيئة والتعمير المعتمدة حاليا في الجزائر ضمن السياسة الحضرية .

وعلى خلفية ما تقدم بالنسبة للتخطيط الحضري، وأهميته بالنسبة للحياة الحضرية وإرتباطه الوثيق بآفاق التنمية الحضرية بشتى صورها فإنه من الضروري إستعراض مزايا هذا التخطيط على المستوى المحلي، والتي من بينها:

-تقسيم العمل والتخصيص وتنفيذه على كل مستويات الدولة.

- العمل على تكافؤ الأعباء المالية.

- التغلب على مساوئ الحكم المركزي.

- ضرورة مساهمة سكان الحضر في إعداد الحطة الحضرية نشر الوعي الديمقراطي.

- تدعيم البناء الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للدولة.

-تخفيض النفقات إلى أقصى حد ممكن.

- تدعيم وتنمية المشاركة العامة للسكان في المسائل الحيوية المشاركة في إتحاد القرار.

وقبل الخوض في عوامل التنمية الحضرية ، يجدر بنا تحديد المتغيرات الأساسية المكونة للمجتمع الحضري وهي:

أ المتغير الإحصائي :ويقوم على الحجم والكثافة، حيث قدرت الأمم المتحدة الحجم الملائم لمجتمع المدينة 20 000 نسمة.

.ب المتغير الإداري :حيث تعتمد الحكومات على تحديد مراكزها الحضرية إستنادا إلى تقسيماتها الإدارية.

ج المتغير الوظيفي :حيث يتم تعريف المكان الحضري في ضوء الوظائف التي يؤديها.

المتغير المورفولوجي :حيث يعتمد على تحديد الأنشطة والمساكن وتباين إستعمالات الأرض والأشكال الهندسية.

د – متغير نوع الحياة :حيث تراعي فيها أساليب وأنماط الحياة المختلفة.

هـ – التعقد الإجتماعي واللاتجانس .

نلاحظ أن التعريفات التي أثيرت حول المجتمع المحلي الحضري وما يميزه لم تقتصر فقط على الجانب الجغرافي الفيزيقي ، وإنما إمتدت إلى المتغيرات والعلاقات الأولية الإنسانية وينظر المتخصصون إلى هذه المجتمع على أنه وحدة مكانية، يقطنها عدد من الأفراد والجماعات يجمعهم نظام من العلاقات الإجتماعية تشكل وحدة متميزة ثقافيا ونفسيا[1].

دور التخطيط الحضري في التنمية:

يساهم هذا التخطيط في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها زمانا ومكانا إعتمادا على الإمكانيات المحلية، ويمكن إجمال الآثار الإيجابية للتخطيط الحضري على النحو التالي :

1يعتبر التخطيط الحضري نموذجا للتجارب ومعرفة إيجابيا وتناقض التخطيط الإقليمي.

2يهتم التخطيط الحضري بالثقافات الفرعية.

3يساعد التخطيط الحضري على الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المحلية قصد تحقيق التنمية.

4يساعد هذا التخطيط على تنمية روح المسؤولية.

5يعني التخطيط الحضري بالحاجات الإجتماعية للمجتمع المحلي بصفة دقيقة ومفصلة.

6يساعد على تخفيض النفاقات.

7يساعد على تدريب المجتمع على الحكم الذاتي.

8تحقيق نوع من الوقاية الجدية.

[1]مصطفى وتي ، علم الاجتماع العمران، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ،سوريا ،1981،ص262

ولبلوغ أهداف التنمية الحضرية عبر ميدان التخطيط الحضري من خلال أدواته وآلياته في التهيئة والتعمير، لابد من الإعتماد على فكرتي العملية والبرنامج، من حيث أن مفهوم التنمية الحضريةالمحلية ستحدث التغيير الإجتماعي والسيكولوجي والإقتصادي، وهذا ببذل المجهود من أجل صياغة نظرية خاصة بتنمية المجتمع .

التخطيط الحضري كما يجب أن يكون:

حتى يحقق التخطيط الحضري التنمية الحضرية بكل أشكالها ينبغي أن يعتمد على جملة من القواعد الأساسية والمبادئ الهامة :

- أن يكون التخطيط الحضري مصدره الحطة المركزية العامة للمجتمع أي يندرج في إطار إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق التكامل الإجتماعي والإقتصادي.
- أن يكون أجهزة التخطيط ذات طابع تطبيقي.
- أن يكون أجهزة التخطيط في المجتمع الحضري ذات مقدرة على الإقتراح للاستفادة من صرا عات المحلية في إتجاه التخطيط المركزي.
- أن تصبح أجهزة التخطيط محل بحث من أجل حسن تطبيق الخطة.
- أن تصبح أجهزة نوعية تضمن مشاركة المواطنين.
- أن تعمل هذه الأجهزة على التنسيق بين الخطط المختلفة في كل نواحي الحياة الحضرية.
- أن يكون في ذهن المخططين المحليين أن رفاهية المجتمع المحلي، جزاءا من رفاهية المجتمع الكبير وأن الرفاهية العامة هي الغاية العظمى من كل تنمية حضرية في جميع المجالات.
- أن يكون لديهم الوعي الكافي بمبادئ المجتمع الكبير والفهم الحقيقي لإيديولوجية.
- أن التخطيط لا يجب أن ينظر إلى المجتمع المحلي نظرة رئيسية فقط ،عند رسم السياسة على قاعدة التفكير والعمل يجب أن يكون أفقية دائما.

- أن يكون في ذهن المخططين، أن التخطيط الإجتماعي غاية كل تخطيط وأنه القاعدة التي ينبعث منها كل أنواع التخطيط[1].

أهمية التخطيط الحضري في التنمية الحضرية :

-تهدف عمليات التخطيط إلى دراسة خصائص المدينة و التعرف عليها ،من خلال موقعها و موضوعها و تركيبها و وظيفتها و إقليميا وصولا إلى التقديرات المستقبلية.

-إعادة تشكيل نمط العمران بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية .

-التوزيع المتوازن للتركيزات العمرانية و السكانية .

-إزالة الاختناقات في بعض المراكز الحضرية .

-توفير البيئة الصالحة و الملائمة للفرد.

-تحقيق إطار معيشي ملائم .

-تحقيق الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي .

فالتخطيط الحضري يساهم في وضع حلول مناسبة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية و البيئية و يحسن مستوى التنظيم و الوظائف .

مجالات التخطيط الحضري :

التخطيط هو الوسيلة الفعالة لتنسيق الخدمات المطلوبة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية ويهتم بالموضوعات العامة التي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية، و تتمثل هذه المجالات في :

-**الخدمات التعليمية** : دور فعال في تنمية فكر المجتمع و النهوض به .

-**الخدمات الصحية** : تعكس تطور المدينة والسكان.

-**الخدمات الترفيهية** : تعد متنفس للمدينة ولها أثر نفسي كبير على السكان.[2]

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف ، أساليب التخطيط للتنمية ،المكتبة الجامعية ،الأسكندرية ،مصر ،2002 ، ص86

[2] حسين عبد الحميد رشوان ، التخطيط الحضاري ، دراسة في علم الإجتماع . جامعة الأسكندرية ، ص13.

أدوات التهيئة والتعمير وعلاقتها بالتنمية الحضرية :

-أدوات التهيئة والتعمير هي تلك الآليات التي تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي ، كما تضبط توقعات التعمير و قواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية ، و حماية المساحات الحساسة و المواقع وتحقيق التوازنات بين مختلف النشاطات الاجتماعية و الاقتصادية وتحدد أيضا شروط التهيئة و البناء .

تأخذ في عين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية، فهي بمثابة قواعد وقوانين حيث أنها تحدد وتضبط أسس وقواعد التعمير سواء على المستوى المحلي أو الولائي والمناطق الواجب حمايتها وشروط البناء وكيفية استعمال الأرض .

هذه الأدوات تعد كأداة ضبط وقانون لتحقيق برامج التنمية " وجهة قانونية وتنظيمية " تمكن من تنفيذ برامج تنموية وبلوغ أهدافها من خلالها .[1]

[1] بشير تجاني ، التحضر والتهيئة العمرانية ، المرجع السابق ، ص 54.

خلاصة :

التخطيط نشاط أنساني وأسلوب علمي ووسيلة فنية وأداة إدارية ، تؤدي إلى التغير الاجتماعي وإلى وضع أفضل اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا ، ويهدف التخطيط إلى دراسة أنواع الموارد و الإمكانيات المتوفرة في الدولة أو في الإقليم أو المدينة أو القرية من أجل التحديد الدقيق للبدائل ، واختيار البديل المناسب وبعد الموازنة بين الموارد والحاجات وطبقا للبرامج الموضوعة ، يقرر المخطط كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف بصورة تؤدي إلى تحسين الأوضاع ، الرقي والتقدم.

التخطيط من خلال أدوات التهيئة و التعمير، يسعى إلى وضع النماذج والديناميكية الاجتماعية إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الاجتماعية والحضرية داخل المدن و التجمعات السكانية ، عبر ترجمة فعلية لهذه المتطلبات والحاجات حاضرا ومستقبلا.

تجد هذه الأدوات فعاليتها ونجاعتها من خلال التكامل الوظيفي والعلمي، بين ضرورة الإعتماد على الحقائق الميدانية من جهة والتطبيق المعقلن لها ، عبر استشراف مستقبلي بواسطة آليات تنفيذية تسهر على تفعيلها ، من خلال المشاركة الجماعية للفاعلين الاجتماعيين المعنيين بطريقة أو بأخرى بأدوات التهيئة والتعمير.

الفصل الثالث:
معوقات التنمية الحضرية في الجزائر

الفصل الثالث : معوقات التنمية الحضرية في الجزائر.

تمهيد:

لقد شهد العصر الحديث تضخما كبيرا نتيجة التدفقات السكانية الريفية ، مما جعل المدينة تواجه ارتفاعا في معدلات نموها بسبب ما نتج عن ذلك ظهور أنماط سكنية منها الشعبية والأحياء الفوضوية و النمو الحضري الغير متوازن في الضواحي و الأطراف ، وهو ما دفع بالمختصين و الباحثين إلى البحث عن حلول لهذه الأزمة وتحقيق رغبة جميع المواطنين للحصول على الإيواء ، الأمن الاستقرار وذلك عبر إستراتيجيات و برامج وخطط التنمية.

هذه الإستراتيجيات والبرامج صاحبها ظهور العديد من المشاكل و المعوقات ، مما أدى إلى عدم سيرورة هذه التنمية وانعكس بشكل واضح على نوع العلاقات بين السكان ، فأضحت المدينة تحيا نوع من اللاتجانس في الخصائص الاجتماعية والخلفية الثقافية للسكان.

الفصل الثالث : معوقات التنمية الحضرية في الجزائر.

السياسة الحضرية في الجزائر :

-**مفهوم السياسة الحضرية** : هي مجموعة الإجراءات و القرارات التي تتبناها الدولة أو الإدارة الحضرية ، من أجل تسيير و تنظيم و مراقبة المجالات الحضرية و تشكيل بناء عمراني متطور و متوازن و المعبرة عن حالة البناء الاجتماعي في مرحلة معينة وكيفية تسيير مختلف البناءات وتنقسم بدورها :

-سياسة التجهيز : تتكفل بحاجات اجتماعية كالسكن المساحات الخضراء..

-سياسة تنموية : تتركز على البناء .

السياسة العمرانية في الجزائر:

التطور التاريخي للسياسة العمرانية في الجزائر :

إن الحديث عن التعمير كسياسة و قانون لم يبدأ في الجزائر،إلا بدخول الاستعمار الفرنسي الذي عمل على وضع سلسلة من القوانين التي كانت تلبي أهدافه .

إن مرحلة الاحتلال الفرنسي تركت طابعا بارزا على المجال الحضري الجزائري ، تأثير سياسة البناء في الجزائر بالطابع الغربي فالاستعمار أدى إلى تقلص عدد السكان و ذاك نتيجة الإبادة الجماعية .

مع بداية القرن 20 تميزت هذه الفترة بتطبيق مخطط التصنيف و الاحتياطات ، حيث أنشأته اللجنة وهذا المخطط يهدف إلى تنظيم و تصنيف الطرقات وإنشاء المرافق ، المساحات الخضراء وكدا الاحتياطات العقارية وضع هذا المخطط لزيادة التوسع من العاصمة إلى المدن الداخلية إلى الصحراء.

"الاحتياطات العقارية هي عبارة عن ترك مساحات خاوية من أجل البناء في المستقبل أو تكون عبارة عن عقارات مبنية لا تستعمل إلا لحاجة ما".

لقد تميزت فترة (1919-1924) أي بعد الحرب العالمية الأولى إلى ظهور أول تخطيط عمراني في فرنسا" تحتاج تخطيط لأنها دمرت في الحرب العالمية الأولى " ، كان بموجب قانون " كورند" ظهور النمط البيروقراطي الفرنسي الذي تم إصداره بموجب مرسوم 1922/01/05 ، هذا التخطيط كان يهدف إلى الجزائر للقضاء على كل ما له علاقة مع الوجود الحضري الجزائري أي دمج الجزائر واعتبارها مدينة من مدن فرنسا.

-مرحلة 1948-1962 بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم إلغاء مخططات التهيئة ، وتم خلق مخطط خاص بالجزائر العاصمة على أساس النمط الجغرافي المناخ و البيئة الطبيعية .

أعطى هذا المخطط الاهتمام إلى تطوير شبكة الطرق و شبكة النقل في نهاية الخمسينيات تم وضع أدوات تعمير جديدة ، من طرف المشرع الفرنسي ظهر في هذا الصدد مخطط قسنطينة ، مخطط إنشاء 1000 قرية جديدة ولقد تم إنشاء عدة أدوات من بينها أدوات المخطط العمراني الموجه.[1]

المخطط العمراني الموجه:p.v.d

هو مخطط وقتي مدته 20 سنة يحدد المناطق أو تعميرها لضمان التحكم في توسيع المدينة و توجيهها .

المخطط العمراني المجزء : يأخذ بعين الاعتبار توجيهات المخطط العمراني الموجه ، وقد تم تأسيس هذا المخطط على مستوى البلديات و دوره الأساسي تنظيم القطاعات المعمرة و القابلة للتعمير مع إمدادها بمرافق لازمة .

مخطط التعمير و إعادة الهيكلة :

يهتم بمراكز المدن و تجديد المناطق و الأحياء المتضررة من الاستعمار.

تضمنت هذه المخططات ثلاثة أبعاد:

[1] عبد الحميد دليمي ، السياسات الحضرية ، منشورات جامعة قسنطينة 2004 ، ص36.

-اقتراح تنظيم المدينة و أجزائها الممتدة .

-تحديد قواعد استعمال الأراضي.

-تحديد الأحكام المؤقتة المتعلقة بمراحل التوسع العمراني.

برنامج التجهيزات ومخطط التحديث و التجهيزات :p.m.e

هو عبارة عن ميزانية خصصت من أجل تموين برنامج التجهيزات و التنمية الاقتصادية .

برنامج التعمير ذات الأولوية : z . u .p

هو برنامج خاص يهتم بضواحي المدينة ونطاقات توسعها بالاعتماد على شبكة التجهيزات.

إن التعمير انطلق منذ بداية الاحتلال باستمرارية التأثير على أدوات التعمير، حيث تم تمديد و إمداد العمل بالقوانين ذات الأصول الاستعمارية.[1]

فترة ما بعد الاستقلال :

إن الفراغ الذي تركه الاحتلال الفرنسي شكل أزمة إضافية على ضرورة إعادة تأهيل ما تم تدميره من ناحية ثانية ، حيث شهدت هذه الفترة هجرة واسعة نحو الشمال وعودة اللاجئين و عليه أصبح لزاما على السلطات الوطنية بتنظيم المجتمع الجزائري بقوانين وطنية.

تم إصدار قانون بتاريخ 1962/12/21 المضمون فرنسي و الحكم جزائري تم الشروع في عمليات إعادة التوازنات في إطار سياسة التوازن الجهوي ، معتمدا أساسا على التخطيط الاقتصادي عن طريق سياسة المناطق الصناعية سنة 1965 بالاعتماد على النظام الاشتراكي الذي يعتمد على المركزية في القرارات مثل : بناء مصانع في غير مكانها وضعت على أساس التعمير لا على أساس رفع الاقتصاد.

المخطط الثلاثي الانتقالي (1967-1969) :

تم برمجت هذا المخطط من أجل تكوين قاعدة جديدة للتنمية ، مخطط مبدئي لمخطط آخر أي توفير شروط المخططات القادمة كان موجه للولايات التي لا توجد بها قاعدة.

[1] بشير تجاني ، المرجع السابق ن ص83.

المخطط الرباعي الأول (1970-1973) :

يعتمد هذا المخطط على مبدأ اللامركزية في السياسة العمرانية وخاصة في التنفيذ.

-إعطاء الحرية في إتخاد القرارات و حرية في عملية التنفيذ على حسب خصوصيات المنطقة.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :

اهتم هذا المخطط بالعمران فظهرت سياسة إنتاج السكن المتعلقة بالمجموعات الكبرى، خلق المدن " الاهتمام بالحجم على غرار النوعية و المعايير أدى إلى فشله .

المخطط الخماسي الأول (1980-1984) : " تصحيحي "

كان محوره معالجة الأخطاء و الاختلالات .

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

اهتم هذا المخطط بالفلاحة و الري واحترام آجال و تكاليف الإنجاز و تحسين النوعية جاء لحل أزمة و ليس للتطور تميز بعدك وسائل :

المخطط البلدي للتنمية :p.c.d

صدر من خلال مخطط الرباعي الأول فهي اعتمادات مالية تعطيها الدولة للبلديات، حسب أهميتها لتلبية حاجات السكن و المرافق المختلفة و تنمية الزراعة على المستوى المحلي و خاصة المدن الداخلية .

مخطط التحديث الحضري : p.m.u

هو مخطط ملحق باعتماد مالي مخصص للمدن ، و بالأخص المدن الكبرى و المتوسطة الهدف منه إعادة الصيانة .الترفيه . خاص بالتسيير.

المخطط العمراني المؤقت :

هو مخطط عمراني موجه للتجمعات الحضارية الصغيرة أو شبه حضرية.[1]

[1] خلف الله بوجمعة ، أدوات التهيئة والتعمير والتنمية ، مجلة العمران العدد 03 ن ص08 الجزائر .2002

المناطق السكنية الحضرية الجديدة

لقد ظهرت هذه الأداة سنة 1975 ، حيث ظهرت كإستجابة لتزايد الحاجات السكانية من السكن، وهي أداة تقنية وتطبيقية لتخطيط المجال الحضري كما يجب أن تستجيب لعمل مشترك بين كل الفاعلين في حقل التعمير والسكن والبناء.

1975المحددة لإجراءات إنشاء /02/ كما جاءت هذه الأداة عبر التعليمية الوزارية رقم 355بتاريخ 1975 -1976/03/08 (3)19 ورقم -12/21/ 515 المناطق الحضرية ورقم2015 ، إن هذه المناطق جاءت لتملئ الفراغ الذي أحدثه بطئ أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة حيى تلك الفترة.

وتنشئ إختياريا إذا كان المشروع السكني موجه لإستعاب 400 مسكن، وإجباريا إذا كان المشروع مخصص ل 1000 وحدة سكنية ، فما فوق وهو ما جعل العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة تستفيد من هذه العملية.

وقد قدر عدد الوحدات المنجزة في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 مليون سكن جماعي .

-التحصيصات:

وتهدف هذه الأداة إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني والمدمج في إطار المخططات التوجيهية، حيث تقوم البلدية عبر وكالتها العقارية في إطار دراسة مسبقة بتهيئة المجال وتوفير الهياكل القاعدية من قنوات الصرف الصحي وغاز...إلخ.

على أن يتولى المستفيد شراء قطعة الأرض في إطار دفتر الشروط ورخصة بناء مسلمة من قبل مديرية ومعامل الإستيلاء (COS) التعمير، حيث تحدد له المظهر الخارجي للسكن وإرتفاعه ومعامل إستخدام الأرض ومدة الإنجاز وإستخدام المشروع.....إلخ وتقدر بعض الإحصاءات إنجاز ما يقارب 1.5 مليون(CES) وحدة سكنية ما بين 1966 و.1992.

- :(ZI–ZAC)المناطق الصناعية ومناطق النشاطات:

حيث تعتبر من الأدوات الخاصة بالتهيئة والتخطيط الحضريين، إذا أصبحت جزءا مهما من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية على إختلاف أحجامها ومراكزها . ويشترط في إنشائها وجود على الأقل خمس05 وحدات صناعي قادرة على توفير 1000 منصب عمل أو أكثر .كما تتراوح مساحتها مابين 50 و2000 هكتار، وتندمج هذه المناطق الصناعية ضمن المخططات العمرانية، حيث وصل عدد هذه المناطق سنة 1990 إلى حدود 120 منطقة صناعية .

إلا أن هذه المناطق أصبحت تعاني مشاكل وصعاب عديدة في التسيير والمتابعة وتأثيراتها على النسيج العمراني والبيئة على حد سواء، وهذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى التوقف عن برمجة مناطق أخرى، والإقتصاد على تسيير المناطق الموجودة بأحسن الصيغ الممكنة.

أما مناطق النشاطات فهي مناطق مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتدمج في إطار المناطق الحضرية والمراكز المناسبة ،كما تبرمج ضمن أدوات التهيئة والتعمير، هذا إضافة إلى كونها لافت نفس مصير المناطق الصناعية، مما دعى إلى إتخاد نفس التدابير بخصوصها كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الصناعية[1].

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

جاء بموجب قانون 29/90 المعدل و المتمم بموجب قانون 05/04 المؤرخ 2004/08/14 يندرج في إطار التخطيط المحلي ، ويرتكز على توزيع الصلاحيات مابين الدولة، الولاية، البلدية وفقا للمبادئ اللامركزية مثال : المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم – مخطط تهيئة الولاية.

[1] بشير تيجاني، مرجع سابق،ص71

–هو أداة للتخطيط و التسيير يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلديات ، آخذا بعين الاعتبار مخططات التنمية ويعتبر كأداة للتعمير .

يوضع على مستوى البلديات و يهدف للتعمير ولحماية البيئة .

مخطط شغل الأراضي :

هو أداة من أدوات التعمير، تحدد فيه قواعد وحقوق استخدام الأراضي و البناء من حيث الشكل الحضري ويحدد الشوارع و الأحياء و البناء المسموح به .

التنمية في الجزائر :

انتهجت الجزائر سياسة تنموية شاملة منذ بداية الاستقلال ، ليكون الاهتمام بقضايا التهيئة العمرانية مبكرا حيث تعود المرجعية العمرانية إلى الحرب التحريرية و بداية الاستقلال ، أي إلى برنامج " طرابلس1962" إلى الميثاق الوطني "1976–1986" وهدفت أساسا إلى إنعاش الجزائر اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا بعد ما شهدت في كل مرحلة من مراحل سياستها الحضرية عدة إختلالات و تشوهات مست كافة نواحي المجال العمراني ، و أمام النمو الحضري الذي شهدته بعد الاستقلال بفعل الهجرة الريفية و عودة اللاجئين عمدت إلى انتهاج سياسة تهيئة عمرانية قادرة على استيعاب الكم الهائل من السكان وتوفير أسباب الاستقرار و العيش كبناء السكنات .المصانع .قطاع الخدمات .إنشاء الطرق.بناء المدارس في إطار سياسة التنمية.

وضع مخططات تنموية تتضمن تغيرات ملموسة في ميدان الإسكان ، و يعتبر المخطط الثلاثي أول تجربة للجزائر في ميدان التخطيط وهو بمثابة البداية الفعلية لسياسة التخطيط الجزائري(1968) تأميم المحروقات و خصص له 9.6 مليار .

استهدف مبدأ التوازن الجهوي بين مختلف المناطق.

-**المخطط الرباعي الأول** :1970-1973 مرحلة الحرب ، العرب مع إسرائيل وقدرت الميزانية ب:27 مليار فالنموذج التنموي في السنوات السابقة الأموال صرفت في القطاع الصناعي أنداك ، أما اليوم فقد صرفت في قطاع السكن.

اعتمد على مبدأ اللامركزية في التنفيذ.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: 110 مليار ميزانية ضخمة لكن سوء التسيير و التوزيع.

اعتمد على تركيز الاستثمارات على الميدان الصناعي، كما تميز ببرنامج خاص لاستصلاح المناطق السهبية سنة 1975 وإقامة السد الأخضر ، فالقطاعات الإستراتيجية هي الدولة هي التي تفكر وتنفذ وهنا كان الخطأ و الخلل، لإنجاز الفعل التنموي لا بد من تظافر الجهود " المجتمع المدني و الاعتماد أيضا على الصناعات الثقيلة "البترول هو مصدر الأموال طغت عليه النظرة الاقتصادية للأشياء "طابع اقتصادي".

- الغياب التام للخصوصيات الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري.

السياق التاريخي الذي أنتج هذا النموذج " الخيار الاشتراكي "لكن مع التنفيذ ظهرت إخفاقات و أخطاء .

- 1980 بداية الإصلاحات و التعديلات .

المخطط الخماسي الأول 1980-1984 :الشعار "من أجل حياة أفضل"

معالجة الأخطاء و تحسين التكوين و التشغيل.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 : الشعار " العمل و الصرامة لضمان مستقبل أفضل".الاهتمام بالفلاحة و الري و احترام آجال الإنجاز وتحقيق الزيادة في الإنتاج خارج نطاق المحروقات.

هذين المخططين حاولا أن يقوما بسياسة التوازن الإقليمي ومحاولة الاهتمام بالقطاعات الأخرى.[1]

أما المرحلة الثانية التي جاءت بعد 1990 ، فهي تعرف بمرحلة التحولات الكبرى و التوجه الليبرالي بكل أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية . كان أكتوبر 1988المنعرج الحاسم في هذا التحول في مختلف الميادين وصاحب ذلك تغييرات هامة في التشريع الجزائري العام والسياسة الحضرية بشكل خاص، تمثل في إلغاء قانون الاحتياطات العقارية و ظهور قانون خاص بالتوجيه العقاري ينص على إحداث سوق عقارية حرة ومنظمة ، أدى مباشرة إلى صياغة قانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير وينص على الاستعمال الأمثل و المنظم والعقلاني للأراضي ضمن القواعد القانونية الخاصة به .

معوقات التنمية الحضرية في الجزائر :

–النمو السكاني يظل العقبة الأساسية التي تؤذي لإهدار جهود التنمية، فقد أدى إلى زيادة حدة المشاكل البيئية مما نتج عنه انتشار التلوث والذي بدوره يتدهور الوضع الصحي للسكان وانتشار الأمراض و الأوبئة ، وجاء نتيجة استمرار الهجرة من الأرياف نحو المناطق الحضرية .

– تدهور قاعدة الموارد الطبيعية : انتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء و التربة و الهواء.

–ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية :

عدم توفر التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية .

–ظهور المناطق العشوائية كنتيجة للنمو السكاني "منافية لمعايير التخطيط".

–أبرز المسببات و العوامل التي تؤذي لانتقال السكان من الريف إلى المدينة.

– الزحف العمراني على المناطق الزراعية "عدم مراعاة البيئة والطبيعة ".

[1] محمد بلقاسم ، سياسات التخطيط والتنمية ، جزء 2 – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999 ، ص60.

-انخفاض معدل استيعاب العمالة في القطاعات الإنتاجية.

-ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل و المؤسسات هناك قطيعة بين الجامعات والمعاهد والمؤسسات.

-محدودية الخدمات و الموارد في المدن و عدم قدرتها على مواجهة الزيادة السكانية.

-غياب مخطط توجيهي تنظيمي عام للمدينة .

-غياب الصيانة للتجمعات السكنية الكبرى.

-عدم وجود نظام عمراني ملائم للاستعمالات الأراضي.

-نقص في المساحات الخضراء .مستودعات السيارات .أماكن للترفيه.

-**الاختناقات المرورية :**

صعوبة التنقل لسوء تخطيط شبكة الطرق.

-**الفقر** : يدفع إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة الأرض مثلا إجهادها ، قطع الأشجار قصد التدفئة أو بناء الأكواخ التفكير محدود القوت اليومي وليس مستقبلي.

-الجهل والأمية و الفكر القديم يعد عائق للتنمية .

-**أزمة السكن** : معوق أساسي حيث يؤدي إلى انتشار الأحياء الفوضوية و بالتالي التلوث والبطالة والجريمة .

فتنمية السكن و ترقيته من شأنه أن يستخدم كأداة هامة لخدمة التنمية (عندما يكون قطاع السكن بخير فالقطاعات الأخرى كلها كذالك).

-**الفساد الإداري :**

-ضعف أجهزة تسيير المدن و النسيج العمراني.

-سوء استخدام المجال.

-تجاهل توجيهات المخططات العمرانية .

-عدم احترام القرارات دون مراعاة للمخططات .

-هيمنة القرار الإداري على القرار التقني.

-قلة التوعية و التكوين للمستخدمين.

-عدم احترام الإجراءات القانونية.

يؤذي إلى سوء التسيير و التوزيع وتشوه التنمية.

عدم الالتزام الكامل بتطبيق الأحكام و القوانين .

-مصادر التمويل:

نقص الموارد المالية من جانب الدولة نتيجة سوء التخطيط والتسيير.

-غياب و تأخر الخدمات البنية التحتية.

-التخطيط:

ضعف الافتراضات وسوء التخطيط يصبح عائق للتنمية.

-ظاهرة التوسع العمراني غير منظم أصبحت من المشاهد المألوفة في النطاقات الحضرية، فالمدن الجزائرية محاطة بأحياء من البؤس والشقاء تحمل انعكاسات خطيرة.[1]

[1] وفيق اشرف ، معوقات التنمية في دول العالم الثالث ، لبنان 1981 ، ص 35.

خلاصة :

إن الإنجازات والمشاريع و الإستراتيجيات التي تحاول الدولة تحقيقها و تجيسدها رغم اعتراض الكثير من العراقيل ، و التي شكلت غياب قنوات الاتصال بين المؤسسات الرسمية وضعف التواصل مع الجمعيات البيئية إضافة إلى غياب الثقافة الحضرية بين مختلف شرائح المجتمع.

إن تطوير المخططات العمرانية وتفعيل أدواتها لتواكب التحولات المتسارعة على الصعيد المعماري و الاجتماعي والبيئي ، يجب الاهتمام بالبعد التخطيطي المعماري وبقية الأبعاد الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية واجل تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

وعليه فإن تحقيق سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية ليست مسؤولية الهيئات العاملة في ميدان التهيئة و التعمير أو الجمعيات البيئية ، بل هي قضية مجتمع ككل تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات الرسمية و المؤسسات الاقتصادية حتى نستطيع تحقيق سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية.

الفصل الرابع:
الخصائص الاجتماعية للمناطق الصحراوية

تمهيد:

البيئة الصحراوية هي مناخ وإقليم يفرض شروطه على المدينة ، وتشمل هذه البيئة السكان الذين يقطنون الرمال و البادية ، ويمتاز أهلها بالشجاعة و الإقدام.

ويعتمد أهل البيئة الصحراوية والبدوية في معيشتهم على رعي الإبل وتربيتها ، وهي ذات طابع صحراوي يتنوع مناخها ويختلف تكوينها فقد استطاع الإنسان أن يبدع في إيجاد أنماط عمرانية للبيئة الصحراوية تناسب حياته في تلك البيئة

.

الخصائص الاجتماعية للمناطق الصحراوية :

يعتبر المجتمع الصحراوي واحد من المجالات المدرجة في اهتمامات التنمية الوطنية بأبعادها الاجتماعية و العمرانية ، ولأنه مجتمع تقليدي تمثل فيه القصور نواة المدينة الصحراوية و لسكانه عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم .

القصور وهي عبارة عن قرى صغيرة تقليدية ، والتي تصطف على طول الأحواض المنخفضة والأودية في الصحراء طور سكانها أنظمة للري ، سمحت لهم باستغلال الأرض لزراعة النخيل وانتصبت كمحطات لتجارة القوافل وفرت لها مصدر قوة اقتصادية من عوائد التجارة مضافة إلى محاصيل التمور، وإلى كونها مراكز دينية من خلال احتضانها لمؤسسات دينية كالزوايا و المساجد و المدارس القرآنية .

تتحكم في وجودها عوامل الطبيعة الخاصة بها " تمركز نقاط الماء " بالنسبة للسكان و للمواشي ، التي تعد مصدر رزقهم وتضم سكان مزارعين مستقرين تربطهم علاقات وطيدة بالأرض .

هذه المميزات تجعل منهم تجمعات أصيلة ذات تقاليد حضرية عريقة مثل " ذوي منيع "في منطقة وادي قير ببشار العبادلة ، أو تكون تجمع حول واحة نخيل يعيش من أجلها "بوكايس".

تلعب العوارض الطبيعية خاصة المتعلقة بوجود الماء ، نشوء قرى أو إخفائها فحجم الجنان والنخيل وعلاقتها مع القبائل الرحل هي المحددات الأساسية لمكانة المدينة الصحراوية[1] .

[1] حسين ابو علي، البيئة الصحراوية ، جامعة صنعاء 2004 ، ص 15

الأنماط العمرانية في العمارة الصحراوية:

إن الأنماط المعمارية على مر العصور كانت دائما انعكاساً صادقاً للبيئة الحضارية، التي كانت تسود كل مرحلة من المراحل التاريخية المتلاحقة، ومن قديم الزمان أقيمت مدن على أطراف الصحراء حيث ساعدت البيئة الحارة بظروفها الطبيعية والاجتماعية على خلق نمط معين متلائم معها .

ولقد ظهرت التشكيلات المعمارية على مستوى التخطيط بصوره عضوية وتلقائية دون الارتباط المسبق باعتبارات تشكيلية أو معمارية معينة، وبذلك أصبحت العمارة التقليدية تعبر بصدق عن الوظيفة والبيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية السائدة، وقد استطاعت هذه العمارة التوصل إلى حلول معمارية سليمة كفيلة بتحقيق الحماية من العوامل الجوية شديدة القسوة، مما يوفر أكبر مساحة مظللة ويعتبر تكامل الفراغات وتداخلها من أهم القيم التخطيطية والتصميمية للعمارة التقليدية وخاصة في المباني السكنية ، ويعمل هذا التخطيط العضوي على الحد من تعرض مكوناته المختلفة كالمسكن والشوارع والممرات إلى قدر كبير من المؤثرات البيئية الخارجية كأشعة الشمس المباشرة أو أو الأتربة المحمولة في الهواء

ومن سمات هذا التخطيط أن عروض الشوارع ضيقة وملتوية ، مما يعمل على الاستقرار الحراري والحفاظ على ركود الهواء البارد أسفل الشوارع، مع مراعاة أن تكون متعامدة على اتجاه الرياح السائدة بسبب احتمال هبوب الرياح المحملة بالرمال والأتربة[1].

[1] رزق حماد انماط البناء المناسب للبيئة الصحراوية ،جامعة عجمان للعلوم .2005،ص23

نمط البناء الافقي الموجه على الخارج:

يعني هذا النمط انتشار المباني على المستوى الأفقي بارتفاعات قليلة لاتتعدى ثلاثة أدوار ، ويمكن أن تصل إلى أربعة أدوار على أقصى تقدير تفتح عناصر هذا النمط على الخارج على الشوارع أو على الارتدادات الجانبية حول المبنى.

-نمط البناء الأفقي الموجه إلى الداخل:

وهذا النمط يعني أيضاً انتشار المباني على المستوى الأفقي بارتفاعات قليلة كالسابق، ولكن المباني في هذا النمط موجهة إلى الداخل على أفنية تفتح عليها عناصر المسكن ، وهذا النوع يوفر جواً اجتماعياً أفضل ويعطي كثافات أعلى من النمط المفتوح.

مميزات وخصائص المجتمع الصحراوي :

يقوم المجتمع الصحراوي على أساس الحجم الصغير، فهو بسيط في بنائه الاجتماعي و القرية صغيرة في مساحتها و حجم مبانيها ويتوفر فيها عددا من المساكن ، وتقوم على علاقات الدم والقرابة والمعيشة المشتركة فإن معظم الأشخاص معروفين كل فرد يعرف الأخر .

والسكن الصحراوي كان عبارة عن قرى بسيطة و كثيفة مبنية بالطوب " نموذج القصر" ويمثل الإطار المثالي للحياة التقليدية بالمنطقة ، المتميز بخصوصيات الحياة الأسرية يتأقلم مع نظام الحرمة بالنسبة للرجل المجتمع من جهة و الثقافة الإسلامية من جهة . القصر امتازت به المناطق الصحراوية على اختلاف مواقعها الجغرافية ، حيث يعتبر الميزة الرئيسية لسكان الجنوب ويتألف عادة من وحدات سكنية ، أحياء ، محلات وقد يكون مؤلفا من مجموعة من القصبات ، ويتوسطه غالبا " المسجد " و الأحياء والممرات على حسب المناخ منفصلة عن بعضها البعض فالقصر بارد في الصيف وحار في الشتاء.

أما سكان المجتمع الصحراوي فيتسم بالتجانس والاستقرار والعزلة النسبية ويتشابهون فيما بينهم.

وفيما يخص الأسرة فغالبا ما تكون مركبة تتصف بكبر الحجم ، و تشعب الروابط وتقوم الأسرة بوظيفة تربوية خاصة حيث تقوم بنقل الثقافة و التنشئة الاجتماعية ومن ناحية أخرى ، هناك نوع من الضبط الاجتماعي والداخلي على أفرادها مما يؤذي إلى إنخفاض نسبة الإنحراف والجريمة[1] .

تزداد فيها العلاقات الاجتماعية تماسكا وترابطا، كما تتميز على أساس معرفة قرابة أو دم أو جوارية وتكون وثيقة وقوية للتشابه في المهن ، و التعاون والتضامن تلقائي وذلك في مختلف المناسبات الاجتماعية سواء عملية أو زراعية " التويزة ".

ومن أهم العوامل التي ساعدت على وجود الأسرة الممتدة في المجتمع الصحراوي نظام ملكية الأرض وتوريثها ، فإن الإنسان سواء كان متزوجا أو أعزب يضطر أن يعيش مع والده أو جده ، الذي يملك الأرض ويقوم بالإنفاق عليه وعلى أسرته إذا كان متزوجا ، وهنا يلعب نظام السكن دوره إذ تنتشر عادة إقامة الشاب و عائلته مع رب العائلة .

وهكذا تشكلت التكتلات و التجمعات السكنية على أساس علاقات الجوار وروابط الدم أو ما يسمى بالنسق القرابي.

[1] مريم لمام ، العمارة الصحراوية مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات العدد 15 غرداية 2011.

مجالات التنمية الحضرية بالمناطق الصحراوية :

تعد التنمية الحضرية في المدن الصحراوية أحد التحديات الكبرى للدولة ، وقد اعتمدت هذه الأخيرة في سبيل تحقيق هذه التنمية إلى اللجوء للاستثمار خاصة في قطاع السكن، باعتباره وسيلة ناجحة في تحقيق التوازن الجهوي وتوفير السكنات بما يتوافق مع النمو الديموغرافي السريع للمجتمع .

ولقد كان الاستثمار في قطاع السكن الدور الفعال بالنهوض بهذه المناطق الصحراوية.

إن التنمية في هذه المناطق هي عملية تغيير عمراني ، تتأثر بظروف السكان وخاصة البدو مع تراثهم الثقافي والنظم الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع وطريقة عيشهم .

والمشكلة الرئيسية التي تواجه برامج تنمية التجمعات العمرانية بالمناطق الصحراوية ، هي عدم توفر الحد الأدنى من خدمات المجتمع وهيكل عمراني قادرين على الإبقاء على سكان هذه التجمعات ، واجتداب سكان جدد و استثمارات جديدة ناهيك عن الإرتفاع الكبير لدرجات الحرارة في فصل الصيف .

فالاستثمار في السكن في المدن الصحراوية ، يجب مراعاة بعض العوامل كالمناخ مثلا قصد توفير الظل واستعمال مواد البناء المحلية ومراعاة عادات وتقاليد المنطقة كي تتمكن من تحقيق التنمية الحضرية بهذه المناطق الصحراوية.

فالتجمعات السكنية الجديدة لا يحقق هذا النمط التوافق والتلاؤم مع بيئة الصحراء وذلك لما يلي-:

1-تتعرض المساكن فيه للعواصف الترابية والإبهار الخارجي وزيادة المسطحات المعرضة للإشعاع الشمسي.

2-الفراغات والشوارع مكشوفة وغير مظللة مما يحد من الحركة والتنقل وخصوصاً في ساعات النهار.

3-تعرض معظم واجهات ومسطحات الأرض لأشعة الشمس وللعوامل الخارجية ، وعدم توفر الظلال الكافية أثناء السير لأن الشوارع تغطي نسبة كبيرة من الأرض.

لا يحقق هذا النمط الخصوصية المطلوبة للسكان، نظراً لعدم وجود اشتراطات منظمة لأماكن الفتحات الخارجية والبروزات، فيؤدي ذلك إلى جرح خصوصيتها، ولتحقيق ذلك يلجأ السكان إلى عمل سواتر أمام الفتحات أو عدم فتح النوافذ والاعتماد على الإضاءة والتهوية الصناعية لتحقيق العزل البصري المطلوب ، كما أن المسافة بين المباني لاتحقق الخصوصية.

وقد أدى هذا النمط إلى امتداد الشوارع وبالتالي إلى زيادة المرور العابر، الذي أدى بدوره إلى حركة مرور آلي عالية تعتبر من أكثر مصادر الضوضاء إزعاجاً.

مباني هذا النمط لا تتمتع بالهدوء نتيجة لتوجيه المباني للخارج

لا يتحقق في هذا النمط الأمان ، كما تعاني المساكن المفتوحة على الخارج من مشكلات أمنية أهمها السطو على المساكن بغرض السرقة، كما ساعد التخطيط في هذا النمط على انفتاح الأحياء السكنية لكل عابر سبيل مما قلل من حرمتها وجعلها منتهكة من الجميع.

لا يتلاءم مع طبيعة المنطقة لعدم وجود ترابط وتجانس بين السكان وكذلك لا يتماشى مع تقاليد ساكنيها لعدم توفر الخصوصية.

عدم توفر فراغات شبه خاصة تعطي فرصة التعارف بين السكان. يؤدي هذا النمط إلى زيادة الطلب على الطاقة نتيجة لتعرض معظم واجهات ومسطحات المباني لأشعة الشمس طوال اليوم مما يزيد من استهلاك أجهزة التكييف ، كذلك الإسراف الشديد في

استهلاك المياه لري الساحات الكبيرة المكشوفة والحدائق الخارجية المعرضة لأشعة الشمس المحرقة.

كما أدى هذا النمط إلى زيادة تكاليف المرافق والشوارع والأرصفة وكذلك تكاليف الصيانة لهذه المرافق والطرقات.[1]

النمط السكني الملائم للصحراء :

يجب أن يتكيف المبنى مع المناخ و عناصره المختلفة , ففي اللحظة التي ينتهي فيها البناء يصبح جزءا من البيئة ، كشجرة أو حجر، و يصبح معرضا لنفس تأثيرات الشمس أو الأمطار أو الرياح كأي شيء آخر متواجد في البيئة ، فإذا استطاع المبنى أن يواجه الضغوط و المشكلات المناخية و في نفس الوقت يستعمل جميع الموارد المناخية و الطبيعية المتاحة من أجل تحقيق راحة الإنسان داخل المبنى فيمكن أن يطلق على هذا المبنى بأنه متوازن مناخياً.

إن مشكلة التحكم المناخي و خلق جو مناسب لحياة الإنسان قديمة قدم الإنسانية نفسها ، فقد حرص الإنسان على أن يتضمن بناؤه للمأوى عنصرين رئيسيين هما : الحماية من المناخ ، و محاولة إيجاد جو داخلي ملائم لراحته لذا اضطر الناس في المناطق الحارة و الجافة و الدافئة الرطبة إلى استنباط وسائل لتبريد مساكنهم باستخدام مصادر الطاقة و الظواهر الفيزيائية الطبيعيتين ، و تبين أن هذه الحلول عموماً ، أكثر انسجاماً مع وظائف جسم الإنسان الفيزيولوجية ، من الوسائل الحديثة التي تعمل بالطاقة الكهربائية كأجهزة التبريد و تكييف الهواء ومن هذه المعالجات البيئية التقليدية والقديمة نذكر و باختصار ما يلي:

[1] امام علي عبد الله ، التحكم البيئي في عمران المدن الصحراوية ،مصر ،جامعة الأزهر، 1997 ،ص60

الفناء الداخلي : يقوم بتخزين الهواء البارد ليلاً لمواجهة الحرارة الشديدة نهاراً في المناخ الحار الجاف ، ويعطي الفناء الداخلي إمكانية أكبر لتوجيه الفتحات في الاتجاهات السليمة كما ينظم عملية التبادل الحراري للمبنى.

2-**الملقف** : هو عبارة عن مهوى يعلو عن المبنى وله فتحة مقابلة لاتجاه هبوب الرياح السائدة لاقتناص الهواء المار فوق المبنى والذي يكون عادة أبرد ودفعه إلى داخل المبنى.

3-النافورة : توضع في وسط الفناء الخاص بالمنزل ويقصد بالنافورة إكساب الفناء المظهر الجمالي وامتزاج الهواء بالماء وترطيبه و من ثم انتقاله إلى الفراغات الداخلية.

4-**المشربية** : عبارة عن فتحات منخلية شبكية خشبية ذات مقطع دائري، تفصل بينها مسافات محددة ومنتظمة بشكل هندسي زخرفي دقيق وبالغ التعقيد و تعمل على ضبط الهواء و الضوء إضافة لتوفيرها الخصوصية

5-الأسقف : السقوف المقببة على شكل نصف كرة أو نصف أسطوانة تكون مظللة دائماً إلا وقت الظهيرة كما تزيد سرعة الهواء المار فوق سطوحها المنحنية مما يعمل على خفض درجة حرارة هذه السقوف. [1]

[1] احمد هلال محمد ، النموذج الامثل لعمارة الصحراء، بحث منشور جامعة اسيوت مصر ،ص 40

مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية :

المشكل الأول هو الاهتمام بالشمال و تركز كامل المؤسسات والمصانع و الهياكل والمنشئات الكبرى به ، مما أدى إلى خلل في التوزيع والتوازن الجهوي والهجرة من هذه المناطق الصحراوية.

-مشكلة التصحر :

تصحر و زحف الرمال مشكل جهوي ، أكثر منه محلي لذا لابد من إيجاد إستراتيجية تهدف إلى وضع برنامج جهوي لمكافحة الظاهرة.

-انجراف التربة : تشكل خطرا على السدود و المباني .

-غياب قاعدة قانونية لحماية الثرات والمباني القديمة " القصور ".

-عدم التوظيف السياحي لبعض المباني التقليدية.

-مشكلة الإسكان : المناطق المتدهورة التي تم بنائها بالطوب و الأسقف الخشبية من حرمانها من المرافق الأساسية .

-أحياء السكن العشوائي.

-التجمعات السكنية الجديدة لا تتناسب وطبيعة الخلفية الثقافية للمجتمع.

-مشكلة النقل والمواصلات .

-مشكلة التلوث :تلوث الماء بالمخلفات البشرية و الصناعية .

-تلوث الهواء : الكميات الهائلة من الأدخنة المصانع و السيارات.

–قنوات الصرف الصحي : الضغط الشديد على استخدامها يؤدي إلى عجزها.

–الخدمات التعليمية : تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة لنقص بعض الثانويات والمتوسطات في البلديات ، وحتى بعض التخصصات في الجامعة وتنقلهم إلى المدينة قصد التعليم تؤذي إلى عجز في هيئات التدريس[1].

[1]محمد شفيق ، التنمية و المشكلات الاجتماعية المكتب الجامعي الاسكندرية ، 1998،ص 20

خلاصة:

لابد من نمط سكني يتلاءم مع التكوين العمراني ، الذي يؤدي إلى تخطيط نابع من معيشة وتقاليد السكان و إلى ترابط عمراني أصيل ، كما أن شرط الخصوصية المطلوب تحقيقها ومناخ الصحراء يساهم في التصاق المباني ، وتحقيق استمرارية للكيان أو النسيج العمراني على عكس التطور العمراني الحالي ، الذي يتسم بالتمزق أو التفتت.

إن إتباع أسس التخطيط العمراني السليم ، ومن خلال العودة إلى فكرة التخطيط المتضام والتي وجدت في المدينة الإسلامية القديمة ، حيث استعملت المساكن ذات الأفنية والحارات المغلقة.

وجود الفناء الداخلي الذي يعتبر كمنظم حراري داخل المسكن ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين البيئة المحلية عن طريق زراعتها واستخدام المياه فيها ، وتكثيف المدينة في شكل متضام بحيث يتسنى وقاية المباني من التأثير الكامل للرياح والشمس المستمرة ، بحيث تكون المسافات قصيرة بدرجة كافية و مظللة ومن ثم يتمكن السكان من قضاء حاجاتهم اليومية.

الفصل الخامس:
الدراسة الميدانية

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية

تمهيد:

مدينة بشار تقع في الغرب الجنوبي للجزائر، وهي مدينة صحراوية لها خصائصها ومميزاتها الاجتماعية والتي عرفت العديد من التطورات في شكلها العمراني وبنائها وتركيبها الداخلي ، خاصة نتيجة التوسع العمراني والموقع الاستراتيجي الجغرافي لها. من خلال المخططات و القوانين ، تم إدخال مقاييس جديدة على المجال العمراني و السكني و خلقت أنواع جديدة من التعايشات الاجتماعية و الممارسات اليومية.

مجالات التنمية بالمدينة " بشار ":

لقد عرفت المدينة سلسلة من المشاريع الإستراتيجية التنموية ، حيث تعد كموقع إستراتيجي بين الشمال والجنوب " بوابة الصحراء" التي استفادت منها وعلى وجه الخصوص :

- **قطاع النقل** : السكك الحديدية خط بشار – وهران .

المحطة البرية الجديدة :حيث تتوفر بها المواصلات والنقل لكل ولايات الوطن سواء سيارات الأجرة أو الحافلات.

- **شبكة الطرق** : طريق مزدوج خط بشار – لحمر.

طريق مزدوج خط بشار–القنادسة.

طريق مزدوج خط بشار– بني ونيف.

تعبيد بعض الطرقات داخل المدينة.

- **قطاع السكن :**
- السكنات الاجتماعية 3000 مسكن بحي بشار الجديد، وزعت على المستفيدين ولم يسكنوا بعد حيث فرض عليهم دفع السعر الكلي للمسكن.
- الحي الجديد 770مسكن طريق لحمر .
- وزعت قطع أراضي للمواطنين ببشار الجديد في إطار البناء التساهمي.
- أما فيما يخص البلديات و الدوائر البناء الريفي عل شكل إعانات مالية.

هذه الأحياء السكنية الجديدة تشبه الموجودة في الشمال تلقى رفض العديد من السكان وذلك لعدم توافقه مع تركيبة المجتمع .

-قطاع الصحة :

- مستشفى طب العيون كوبا- الجزائر شراكة ، يستقطب العديد من المرضى سواء من المدينة أو خارجها ووفر عليهم مشقة السفر إلى مدن أخرى قصد العلاج.

-المستشفى الكبير 240

-قطاع الخدمات :

المصانع :مصنع الإسمنت ، مصنع القرميد الأحمر ، مصنع لأغدية الدواجن

مزرعة تربية المائيات للصيد البحري " بلدية بوكايس ".

-قطاع التعليم :

إفتتاح العديد من الثانويات و المتوسطات ببعض البلديات و الدوائر .

فتح قطب جامعي جديد طريق لحمر وبعض التخصصات .

مشكلات و معوقات التنمية الحضرية بالمدينة :

قطاع السكن :

- تعدد الأنماط السكنية : البناء الذاتي ،السكن الجماعي ،التجمعات السكنية ..

العينة : حي 770 مسكن طريق لحمر الذي يحتوي على أحياء سكنية جديدة ، وهو تجمع حضري نتيجة النمو الحضري و امتصاص الكم المتزايد من السكان لكن هذا النمط " العمارة " هو دخيل على المجتمع الصحراوي لذلك لقي بعض الرفض .

أغلب العمارات هي التي بها شقق ذات03 غرف ، وهي غرف ضيقة مقارنة مع حجم الأسرة وخاصة أن أغلب أفرادها يفوق 05 أفراد ، هذا الوضع جعل البعض يرفض السكن بالعمارة ناهيك عن زيارة الأقارب و الأصدقاء.

فالمجتمع الصحراوي يفضل المسكن الواسع غرفة الضيوف كبيرة والفناء الواسع، وذلك من مميزاته وخصائصه الكرم و الجود و التعاون والانسجام وكثرةالزيارات من الأقارب و الأصدقاء و الجيران .

فنمط السكن الجديد " العمارة" يحد منها الضيق والاختناق لصغر حجمه لأنه جاء بصدد إستعاب أكبر عدد من الأسر، فقد أدى بعض ساكنها إلى إحداث تغييرات داخل المسكن و إدخال عليه بعض الإضافات كتبديل بعض الفضاءات داخله ، تعديل في الحمام أو المطبخ أو غلق بعض الشرفات أي خلق مجال يلائمه ويرغبه.

أثرعلى العلاقات الاجتماعية والقرابية التي كانت سائدة قبل، بسبب نمط السكن " الضيق مثلا " فضاء مشترك مع أشخاص غرباء"وذلك بعد إنجاز المشاريع والتوزيع العشوائي لها والحاجة الملحة للسكن فإنهم لا يملكون الخياربعد حصوله عليه.

من خلال الملاحظة و مقابلة بعض المبحوثين اتضح جفاء العلاقات الاجتماعية .

فالبعض يرى أن علاقات المساعدة المألوفة تلاشت بسبب الإيقاع السريع للحياة العمل المنزل وهكذا..

وآخر إنتقل إلى العمارة، فوجد جفاء في العلاقة مع الجيران فصرت أتعامل معهم بالمثل ، فبدل أن تقع في المشاكل تجنبهم من الأول ولكن السلام و الاحترام موجود "الباب اللي تجي منه الريح ...صدو واستريح".

أما من ناحية الإزعاج من الجيران قال أحدهم " التعرض لها واجب لكن عليك التحمل حتى أصبحت عادة إصدار الأصوات المزعجة و الموسيقى و الضجيج و أكثر ما يزعجني " وقوف الشباب أمام باب العمارة".

فنمط السكن من شأنه أن يضعف علاقات الاجتماعية و القرابية و الجوارية.

وآخر قال أن أقاربه يذهب إليهم لأنهم لا يأتون إليه بسبب ضيق المنزل وهنا في هذه الحالة تصبح إزعاج أكثر منه زيارة.

لا يساعد هذا النمط على العلاقات الإنسانية المتأصلة للمجتمع بل ساعد على تفكك العلاقات الاجتماعية ، وبذلك فقدت الصلات الاجتماعية القائمة على مبدأ التكامل الاجتماعي ، كما لم توفر المباني في هذا النمط الحد الأدنى من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وبالتالي ظهرت مظاهر العزلة الاجتماعية مما أدى إلى ضياع المفهوم الإنساني بأن يكون الإنسان جزءاً من منظومة اجتماعية متكاملة ، في إطار الحي أو المدينة ومرتبط معهم بعلاقة إنسانية في إطار قيم ومبادئ تحكم المجتمع.

التجمعات السكنية ذات التخطيط الغير متضام، فإنها تظل قاصرة في الاستقرار الحراري حيث ترتفع درجة حرارة الهواء فيها، وهذا راجع إلى سقوط أشعة الشمس المباشرة عليها وسخونة الأرض، وانعكاس الإشعاع الشمسي من الحوائط المجاورة لها وعدم تهويتها بالشكل الجيد أو توجيهها في اتجاه الهواء السائد، وهذه الأسباب مجتمعة تجعل منها مخزناً للحرارة، والتي تعد من العناصر السلبية كونها تزيد من الكسب الحراري نتيجة اتساع شوارعها وتحرك الهواء فيها بشكل سريع.

لا يتوافق مع مناخ الصحراء ، ولا يحقق الخصوصية المطلوبة للسكان ، أصبحت الشوارع والطرقات عبارة عن شبكة متوازية ونافذة تخدم السيارة وليس الإنسان، وبالتالي فقد هذا النمط مظهره الإنساني ، كما أن هذا النمط لا يحقق الآمان للسكان لعدم فصل حركة السيارات عن حركة المشاة.

كما لا يحقق التلاؤم مع العوامل الاقتصادية لزيادة الطلب على الطاقة نتيجة لتعرض المباني لأشعة الشمس.

كما لا يحقق الاقتصاد في تنفيذ المرافق وشبكة الطرق، كما أن هذا النمط لا يتوافق مع العوامل الاجتماعية ولا يحقق الخصوصية بل أدى إلى زيادة العزلة بين السكان وعدم الترابط الاجتماعي.

أما نمط البناء الأفقي الموجه إلى الداخل فقد وجد أنه يحقق التوافق والتلاؤم مع المناخ ،نظراً لانفتاحه على أفنية تعمل على توفير التهوية لعناصر المسكن والحماية من الرياح الساخنة والعواصف الرملية ،كما أن النسيج العمراني في هذا النمط متضام يتلاءم مع المناخ وبالتالي يؤدي إلى زيادة الكثافة، كما يتوافق مع العوامل الاجتماعية فيحقق الخصوصية ويؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة وبين السكان ، كما يوفر مكاناً آمناً للعب الأطفال وجلوس الكبار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الألفة والتعارف بينهم

.كما يحقق هذا النمط إمكانية فصل حركة السيارات عن حركة المشاة ،ويحقق العزل ضد الضوضاء الخارجية والتحكم في الضوضاء الصادرة من الفناء ومنع انتشارها .

كما يتوافق هذا النمط مع العوامل الاقتصادية ،حيث يؤدي إلى قلة الطلب على الطاقة نتيجة لعدم تعرض المباني لأشعة الشمس، والاقتصاد في تكاليف المرافق نتيجة لقصر أطوال الشوارع والممرات.

وعلى ذلك ومن خلال الدراسة يتبين لنا أن نمط البناء الأفقي الموجه إلى الداخل ،هو النمط الأمثل لعمارة الصحراء ولتحقيق ذلك يلزم اتباع التوصيات التالية:

-التأكيد على أهمية استخدام نمط البناء الأفقي الموجه إلى الداخل في عمران المناطق الصحراوية.

-أهمية استخدام التخطيط المتضام ،الذي يتوافق مع مناخ الصحراء وفي نفس الوقت يؤديإلى التلاؤم مع الجوانب الاقتصادية.

-ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي في عمارة الصحراء وذلك بتحقيق الخصوصية للسكان وفصل حركة المشاة عن السيارات، وتوفير الفراغات اللازمة لهم لتلبية احتياجاتهم وتقوية الروابط الاجتماعية بين السكان.

-يجب التأكيد على أن يكون دور السيارة في عمارة الصحراء، هو دور خدمي للأحياء السكنية وإعطاء الأولوية لحركة المشاة.

-يجب إقناع متخذي القرار بأهمية استخدام النمط الموجه إلى الداخل.

أن التخطيط وتنمية المدن الصحراوية، يجب أن يكون من خلال عمليات تخطيطية منهجية تبعاً للأسس والمعايير العلمية الخاصة بها، لطبيعة الصحراء وخصائصها المميزة المنفردة والمختلفة تماماً عن غيرها.

وهذا يتطلب دراسة الخصائص العامة للصحراء، ومشاكل وإمكانيات التنمية بها وأسس التشكيل العمراني ومعايير وضوابط التشكيل العمراني والمحددات التصميمية والتخطيطية، ثم تحديد الإيجابيات والسلبيات للاستفادة منها وذلك للوصول الى تطوير أسس التشكيل العمراني للمدن في المناطق الصحراوية، وهي مفاتيح النجاح للتنمية العمرانية بالمناطق الصحراوية وذلك للوصول إلى الهدف المنشود، وهي التخطيط السليم للمدن الصحراوية الجديدة.

يلائم هذا النمط المناخ وبيئة الصحراء، ويظهر ذلك من خلال استخدام الفناء الداخلي في هذا النمط، الذي يعد من العناصر المعمارية التي عالجت مشاكل البيئة المناخية بنجاح كبير ومشاكل البيئة بشكل عام، ويعتبر تصميم المسكن حول الفناء من أفضل الطرق لمواجهة المشاكل البيئية للمناخ وخاصة في المناطق الصحراوية ، لأن الفناء يعمل كمنظم لدرجات الحرارة داخل المسكن ليلاً ونهاراً ،كما يؤدي الفناء إلى تحقيق التهوية والحماية من الرياح الحارة للمساكن وذلك بتوجيه الفناء أو تشكيل حوائطه بحيث تحقق ذلك.

كما يوفر الفناء الداخلي إمكانية زراعة النباتات والأشجار وعمل النافورات داخلية، وبالتالي يؤدي إلى تحسين وتلطيف الظروف المناخية باستخدام تلك العناصر.

التخطيط العمراني الأمثل لا يتم إلا بدراسة سمات البيئة الصحراوية ،و كذلك دراسة ما يلائم تلك البيئة من أنماط عمرانية تناسب الحياة في المناطق الصحراوية، للتعرف على إيجابياتها وسلبياتها لنتمكن من وضع أسس تخطيطية للتعامل مع البيئة الصحراوية لتحقيق التنمية بهذه المناطق.

– معاناة سكان حي البدر غرب جنوب المدينة، جراء استحواذ عدد كبير من تجار مواد البناء على أكبر مساحة من الطريق المحايد للطريق المزدوج على طول مسافة تعدت النصف كيلو متر، وهي المساحة التي لا يزال هؤلاء التجار يستغلونها في غياب تام للجهات القائمة على تنظيم تجارة بيع مواد البناء، التي لا زالت عنوانا عريضا للفوضى العارمة متخدين من الطريق فضاء لعرض شتى مواد البناء تمثلت في أطنان من قضبان الحديد وأكوام القرميد الأحمر و أنواع الخشب .

هذا الواقع أدى إلى رسم صورة يومية لمظاهر أكوام من النفايات و ضجيج الشاحنات قريبة من عدد كبير من أبواب المساكن العائلية و المحلات التجارية.

"أمين" صاحب محل لقد تقدمنا بالعديد من الشكايات لكن لا حياة لمن تنادي حتى أصحاب بعض المنازل الذين وقفوا معنا ونقلناها إلى قناة النهار، عندها تحركت بعض الهيئات وطالبت بنقلهم لكن لم يحدث شيء لحد الساعة.

هذا عبارة عن التلوث وتشوه المجال الحضري.

- **مشكلة التلوث :**

يوجد "واد " وسط المدينة ترمى فيه العديد من قنوات الصرف الصحي و النفايات ومخلفات المنازل، ويعد مركز ملوث للمدينة حيث تنبعث منه الروائح الكريهة .

المرافق التعليمية :

افتقار العديد من البلديات إلى مراكز التكوين والمتوسطات والثانويات وهذا يؤذي إلى التسرب المدرسي و الإنحراف وتدني المستوى التعليمي بها مثال : بلدية بوكايس ،بلدية موغل ،قصر صيصيفة ،دائرة لحمر لاتوجد بها ثانوية فأبناء هذه المناطق يتنقلون للمدينة للدراسة.

- **المرافق الثقافية و الرياضية :**

توجد العديد منها بالمدينة، لكن بعضها يفتقر إلى الوسائل و المعدات كونها تجدها مغلقة كثيرا.

المرافق السياحية :

هناك مناطق سياحية جميلة ، إلا أن الاهتمام بها و توظيف السياحي لها يكاد يكون منعدم مثال : قصر تاغيت ،قصر بوكايس.

سد جرف التربة وهو سد كبير بالمدينة إلى أن الاستفادة منه منعدمة .

-عدم وجود خدمات الترويح و الترفيه بالمدينة ضمن مخططات التنمية .

-الخدمات الصحية :

افتقار بعض البلديات لها مما يؤذي بهم الذهاب إلى المدينة لتلقي العلاج.

ملخص الدراسة الميدانية :

-المعايير التي بمدن الشمال لا تتماشى وطبيعة المدن الصحراوية.

-المناخ :الارتفاع الكبير في درجات الحرارة " العمارة .الضيق و الإختناق" لم تأخذ معايير الطبيعة والبيئة .

-أهمية فرض الضوابط وتفعيل آليات الرقابة و القوانين على انتشار التلوث ضمانا لاستدامة التنمية .

-عدم المراعاة و الاهتمام بالجوانب الثقافية و الاجتماعية و البيئية للمجتمع الصحراوي في إعداد البرامج التنموية الحضرية.

-عدم الاهتمام بتنمية و تطوير الموارد البشرية وقد أسفر عنه تدني في المستوى المعيشي والتعليمي في هذه المناطق.

-لازم الاهتمام بالمناطق الريفية " البلديات و الدوائر " وتركيز بها المرافق التعليمية والثقافية والخدمات الصحية للحد من الهجرة إلى المدينة.

-أخد المتغيرات البيئية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية .

-عدم وجود خدمات الترفيه و الترويح بالمدينة التي تعد بمثابة متنفس لها و للسكان.

-عدم إشراك المجتمع المعني بخطط وبرامج التنمية.

-تنمية البناء الريفي لخدمة الزراعة وتحقيق التوازن الجهوي .

يجب الاهتمام ومراعاة المعطيات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية ،وإشراك المجتمع المعني و الفاعليين الاجتماعيين بخطط وبرامج التنمية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

خاتمة:

إن اقتصار سياسة التهيئة العمرانية في ظل التنمية المستدامة على المؤسسات الحكومية الرسمية لوحدها، تبقى غير مجدية دون إشراك الفاعليين الاجتماعيين العامليين في هذا الميدان، و المهتمين بهذه القضايا الحضرية من منظمات المجتمع المدني و مؤسسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة،المدرسة والمجتمع المعني في حد ذاته وكذا وسائل الإعلام وغيرها في عملية صنع القرار، لما لها من مساهمة فعالة في بث الوعي البيئي وتفعيل الثقافة وإرساء قواعد التربية البيئية لدى مختلف شرائح المجتمع، بفعل تعدد وسائلها و أدواتها التي من شأنها صناعة وتكوين مواطن يحمل كامل مواصفات الاستدامة .

التخطيط له أهمية كبرى ويجب عليه أن لا يقتصر على المهندسين فقط ،بل يوكل إلى فريق من الاختصاصين،الجغرافي ،الاجتماعي ،النفسي،البيئي،لأخذ كل الجوانب بعين الاعتبار في خطط وبرامج التنمية وإرساء قواعد سياسية عمرانية وفق متطلبات التنمية " تقتضي تظافر كل الجهود وتكاملها".

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب**

- أبو عياش عبد الإله ،النمو والتخطيط الحضري، وكالة المطبوعات الكويت 1980.
- ابو علي حسين ، البيئة الصحراوية ،جامعة صنعاء، اليمن.2004
- احمد هلال محمد، النموذج الامثل لعمارة الصحراء، بحث منشور جامعة سيوت ، مصر، بدون سنة
- التيجاني بشير ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997.
- امام علي عبد الله، التحكم البيئي في عمران المدن الصحراوية المصرية ،جامعة الأزهر،1997.
- أمين علي محمد ، آلية النمو العمراني في المجتمعات الجديدة ، بحث مرجعي 2004.
- بلقاسم محمد ، سياسة تخطيط التنمية ،الجزء 02 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
- دليمي عبد الحميد ، السياسات الحضرية ، منشورات جامعة قسنطينة،2004.
- وفيق أشرف، معوقات التنمية في دول العالم الثالث، لبنان،1981.
- وتي مصطفى ، علم الاجتماع العمران ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية .سوريا ،1981.
- حماد رزق ، انماط البناء المناسب للبيئة الصحراوية ، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا.2005
- كامل سميرة ، التنمية الاجتماعية ،مفهومات أساسية ، رؤية واقعية ، الاسكندرية، 2003
- سعد الدين إبراهيم ،التنمية في مصر ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة، 1982.
- عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث الاجتماعي ،مكتبة الشروق ،القاهرة،1985
- رشاد أحمد عبد اللطيف ، اساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية .الاسكندرية ، مصر،2002.
- شفيق محمد ، التنمية و المشكلات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية،1998 .

- شفق الوكيل ، مبادئ التخطيط العمراني ، الجزء 01، القاهرة ، 2006.
- **الموسوعات**
- إحسان حسن محمد ، موسوعة علم الاجتماع ، طبعة 01،1999
- **المجلات**
- لمام مريم ، العمارة الصحراوية ، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات ،العدد15، غرداية ،2011
- نهى السيد فهمي ،المسائل الاجتماعية للإسكان.مجلة التنمية ،1988، العدد 05.
- خلف الله بوجمعة ، أدوات التهيئة والتعمير و التنمية، مجلة العمران، العدد 03 الجزائر2002.